Academic International Journal of Social Sciences and Humanities
ISSN: 2984-7729
Aca. Int. J. Soc. Sci. H. 2025; 3 (2) 77-108
Journal homepage: http://www.aipublishers.org/aijssh

Assessing the Effectiveness of United Nations Specialized Agencies in Responding to the Humanitarian Crises in Gaza: UNRWA Versus the World Health Organization

Ahmed Abdel Fattah Attia

Department of Political Science, College of Arts and Humanities, Islamic University of Minnesota, United States

ahmed.alattia@gmail.com

Article Info.
Article history:
Receive 24 September 2025
Revised 2 November 2025
Accepted 2 December 2025
Published 16 December 2025
Keywords:
Humanitarian Crises, United Nations Specialized Agencies, UNRWA, World Health Organization, Gaza Strip, Palestine.
How to cite:
Ahmed Abdel Fattah Attia (2025). Assessing the Effectiveness of United Nations Specialized Agencies in Responding to the Humanitarian Crises in Gaza: UNRWA Versus the World Health Organization. Aca. Intl. J. Soc. Sci. H. 3 (2) 77-108
https://doi.org/10.59675/S326
Copyright:
This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License (CC BY 4.0).

Abstract

Humanitarian crises in Palestine, particularly in the Gaza Strip, represent one of the most complex challenges due to the ongoing blockade and recurrent conflicts, making the intervention of United Nations specialized agencies essential to mitigate their impacts. This study aims to analyze the role of UNRWA and the World Health Organization (WHO) in responding to humanitarian crises in Gaza by clarifying the conceptual framework of humanitarian crises and the role of international organizations in managing them, identifying the legal and organizational foundations of UN specialized agencies, analyzing UNRWA's efforts in supporting refugees, and assessing WHO's role in strengthening the health system. The research adopts the descriptive-analytical method to compare the approaches and mechanisms used by both agencies. The findings reveal that UNRWA has demonstrated institutional resilience by continuing to provide education, health, and relief services despite the blockade, while WHO has contributed to supporting the local health system by providing medical supplies, training health workers, and enhancing emergency and epidemic response capacities. The study staff and diversifying funding sources, improving coordination between UN agencies and local authorities through a unified data system ,strengthening WHO's role in supporting health facilities and training staff, and establishing rapid response units to ensure timely and effective delivery of humanitarian assistance to the most vulnerable groups.

تقييم فعالية وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مواجهة الأزمات الإنسانية في غزة :الأونروا مقابل منظمة الصحة العالمية

أحمد عبد الفتاح عطية

قسم العلوم السياسية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الجامعة الإسلامية في مينيسوتا – الولايات المتحدة الأمريكية

ahmed.alattia@gmail.com

المستخلص:

تُمثل الأزمات الإنسانية في فلسطين، وخاصةً في قطاع غزة، أحد أكثر التحديات تعقيدًا نتيجةً للحصار المستمر والنزاعات المتكررة، مما يجعل تدخل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة أمرًا ضروريًا للتخفيف من آثارها. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور الأونروا ومنظمة الصحة العالمية في الاستجابة للأزمات الإنسانية في غزة، من خلال توضيح الإطار المفاهيمي للأزمات الإنسانية ودور المنظمات الدولية في إدارتها، وتحديد الأسس القانونية والتنظيمية لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وتحليل جهود الأونروا في دعم اللاجئين، وتقييم دور منظمة الصحة العالمية في تعزيز النظام الصحي. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لمقارنة النهج والآليات التي تستخدمها كلتا الوكالتين. تكشف النتائج أن الأونروا قد أظهرت مرونة مؤسسية من خلال استمرارها في تقديم خدمات التعليم والصحة والإغاثة رغم الحصار، بينما ساهمت منظمة الصحة العالمية في دعم النظام الصحي المحلي من خلال توفير الإمدادات الطبية، وتدريب العاملين الصحيين، وتعزيز قدرات الاستجابة للطوارئ والأوبئة. توصي الدراسة بتنويع مصادر التمويل، وتحسين التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة والسلطات المحلية من خلال نظام بيانات موحد، وتعزيز دور منظمة الصحة العالمية في دعم المرافق الصحية وتدريب الكوادر، وإنشاء وحدات استجابة سريعة لضمان إيصال المساعدات الإنسانية في الوقت المناسب وبفعالية إلى الفئات الأكثر ضعفًا.

الكلمات المفتاحية :– الأزمات الإنسانية، وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، الأونروا، منظمة الصحة العالمية، قطاع غزة، فلسطين.

المقدمة

شهد القرن الحادي والعشرون زيادة ملحوظة في عدد المنظمات الدولية التي تتعامل مع التحديات العالمية مما يعكس طبيعة عالمنا المترابطة واعتماد الدول على التعاون الدولي لمواجهة المشكلات العابرة للحدود، تعمل هذه المنظمات على مجموعة واسعة من القضايا، مثل تغير المناخ، الفقر، عدم المساواة، والصحة العامة، إلا أن النزاعات المسلحة والحروب تبقى من أكثر التحديات إلحاحًا لما تسببه من أزمات إنسانية عميقة ومستدامة، تؤثر على حياة المجتمعات بأكملها، ومن أبرز الأمثلة على ذلك حرب غزة التي أدت إلى خسائر بشرية كبيرة، ودمار واسع للبنية التحتية، وأزمات نفسية واجتماعية داخل المجتمع الفلسطيني مع تشريد آلاف العائلات وعرقلة وصول السكان إلى الاحتياجات الأساسية. (Jayawardene, 2025).

وتعد أزمة اللاجئين الفلسطينيين واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيدًا واستمرارًا حيث يعاني هؤلاء السكان من آثار النزاع بشكل مباشر ومستمر، خاصة في قطاع غزة، الضفة الغربية، الأردن، سوريا ولبنان، وقد انعكس العنف المستمر وتدهور الظروف المعيشية على سبل العيش مما جعل الوصول إلى الغذاء، الماء، الخدمات الصحية، والتعليم محدودًا جدًا، وهؤلاء اللاجئون يعيشون حالة من الهشاشة المستمرة ويحتاجون إلى دعم مستدام لتخفيف معاناتهم اليومية.

وفي هذا السياق برزت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) منذ تأسيسها عام 1949 لتقديم الإغاثة والخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين وتوفر الوكالة مجموعة متكاملة من الخدمات تشمل التعليم، الصحة، الإغاثة، والحماية الاجتماعية، وتمتاز بالقدرة على التكيف مع الظروف الطارئة والاستجابة للأزمات الممتدة، وقد أصبحت الأونروا عنصرًا أساسيًا في دعم اللاجئين الفلسطينيين والتخفيف من آثار النزاعات المستمرة في غزة. (Bocco, 2010).

بالإضافة إلى الأونروا تلعب منظمة الصحة العالمية (WHO) دورًا مهمًا في تعزيز النظام الصحي المحلي من خلال تقديم المعدات الطبية، تدريب الكوادر الصحية، وتحسين الاستجابة للطوارئ الصحية والأوبئة، يعمل تنسيق هذه الوكالات مع السلطات المحلية على تعزيز قدرة القطاع الصحي والخدمات الأساسية على الاستمرار رغم التحديات الأمنية والمعيشية مما يبرز أهمية دور الوكالات الأممية المتخصصة في تقديم الدعم الإنساني في بيئة معقدة ومتغيرة. (Balkhy, 2025).

مشكلة البحث

يعاني قطاع غزة من أزمات إنسانية متكررة ناجمة عن النزاعات المسلحة المستمرة، والحصار الاقتصادي، والانقطاعات الدورية في الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه والكهرباء، الأمر الذي يؤثر بشكل مباشر على حياة السكان، ولا سيما اللاجئين

الفلسطينيين الذين يشكلون شريحة واسعة من المجتمع المحلي ويعتمدون بدرجة كبيرة على المساعدات الإنسانية، وفي هذا السياق تضطلع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وعلى رأسها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومنظمة الصحة العالمية بدور محوري في تقديم الإغاثة الإنسانية، وحماية اللاجئين، وتعزيز النظام الصحي في أثناء الأزمات، إلا أن فعالية تدخلات هذه الوكالات تواجه تحديات متعددة، من أبرزها محدودية الموارد المالية، والعقبات السياسية، وضعف التنسيق بين الجهات الفاعلة المختلفة، إلى جانب التعقيدات الأمنية والاقتصادية التي تعيق إيصال الدعم الإنساني واستدامته كما أن تقييم أثر هذه التدخلات وتحليل مدى نجاحها في مواجهة الأزمات الإنسانية لا يزال محدودًا في الأدبيات الأكاديمية، لذلك تبرز الحاجة إلى دراسة تحليلية مقارنة تتناول دور كل من الأونروا ومنظمة الصحة العالمية في إدارة الأزمات الإنسانية في قطاع غزة، من أجل تقييم فعالية تدخلاتهما، وعليه ينبثق التساؤل الرئيسي للبحث وهو: ما هو دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وبالأخص وكالة الأونروا ومنظمة الصحة العالمية، في مواجهة الأزمات الإنسانية في قطاع غزة؟

أسئلة البحث

1. ما مفهوم الأزمات الإنسانية وأنواعها، وما دور المنظمات الدولية في إدارتها؟
2. ما هي الأسس القانونية والتنظيمية التي تنظم عمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في المجال الإنساني؟
3. ما دور وكالة الأونروا في مواجهة الأزمات الإنسانية ودعم اللاجئين في قطاع غزة؟
4. ما هو دور منظمة الصحة العالمية في تعزيز النظام الصحي وإدارة الأزمات الإنسانية في قطاع غزة؟
5. ما أبرز التحديات التي تواجه وكالات الأمم المتحدة في أداء مهامها الإنسانية في غزة، و ما الآفاق المستقبلية لتعزيز التعاون وتطوير دورها الإنساني في فلسطين؟

أهداف البحث

1. توضيح الإطار المفاهيمي للأزمات الإنسانية ودور المنظمات الدولية في إدارتها.
2. التعرف على الأسس القانونية والتنظيمية لعمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في المجال الإنساني.
3. تحليل دور وكالة الأونروا في مواجهة الأزمات الإنسانية ودعم اللاجئين في قطاع غزة.
4. تقييم دور منظمة الصحة العالمية في تعزيز النظام الصحي وإدارة الأزمات الإنسانية في قطاع غزة.
5. تحديد التحديات واستكشاف الآفاق الممكنة لتعزيز التعاون وتطوير الدور الإنساني لوكالات الأمم المتحدة في فلسطين.

Aca. Intl. J. Soc. Sci. H. 3 (2) 77-108 DOI: https://doi.org/10.59675/S326

أهمية البحث

1. **الأهمية العملية:** تكمن الأهمية العملية لهذا البحث في تقديم توصيات واضحة وقابلة للتطبيق لصانعي القرار والجهات الفاعلة في المجال الإنساني، بهدف تحسين فعالية تدخل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في فلسطين، وخصوصًا في قطاع غزة، من خلال تحليل دور وكالة الأونروا ومنظمة الصحة العالمية وتحديد التحديات التي تواجههما، كما يوفر البحث رؤى عملية لتطوير السياسات والآليات اللازمة لتعزيز التعاون والتنسيق بين الوكالات، وتحسين استجابتها للأزمات الإنسانية، علاوة على ذلك يساعد البحث على توجيه الموارد بشكل أفضل، ودعم التخطيط الاستراتيجي للعمليات الإنسانية، بما يساهم في تقليل المعاناة الإنسانية وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للسكان المتضررين.
2. **الأهمية العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في أنه يساهم في توسيع الفهم الأكاديمي لعمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في مواجهة الأزمات الإنسانية، مع التركيز على قطاع غزة كحالة دراسية مما يضيف قيمة علمية من خلال إبراز نقاط القوة والضعف والتكامل بين الوكالتين، كما يسلط البحث الضوء على الإطار القانوني والتنظيمي لعمل هذه الوكالات، مما يعزز المعرفة النظرية بمبادئ العمل الإنساني الدولي ويتيح فرصة لاستنتاج استراتيجيات أفضل لإدارة الأزمات الإنسانية في المناطق المتأثرة بالصراعات، وبالتالي يضيف البحث مساهمة معرفية واضحة في الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالإغاثة الإنسانية وإدارة الأزمات في فلسطين.

التعريفات الإجرائية

1. **الأزمات الإنسانية**

تعرف الأزمة الإنسانية عند Bloxham (2022) بأنها حدث أو سلسلة من الأحداث التي تشكل تهديدًا خطيرًا لحياة الأفراد وصحتهم وسلامتهم وأمنهم ورفاهيتهم، وغالبًا ما تمتد آثارها على مساحة جغرافية واسعة، مسببة اضطرابًا حادًا في أنماط الحياة الأساسية للمجتمع المحلي. ولا يوجد تعريف موحّد أو شامل للأزمة الإنسانية، إذ يستخدم مصطلحا الأزمة الإنسانية و الطوارئ الإنسانية بالتبادل في الأدبيات المعاصرة لوصف المواقف التي تتطلب تدخلاً عاجلاً لتوفير المساعدات الأساسية.

ويميز بعض الباحثين بين ثلاثة أنواع رئيسية من الأزمات الإنسانية، هي:

- الكوارث الطبيعية، مثل الزلازل والفيضانات والأعاصير.
- الأزمات الناتجة عن فعل الإنسان، مثل الحروب والنزاعات المسلحة.
- الأزمات المعقدة، التي تتداخل فيها العوامل الطبيعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية معًا لتحدث آثارًا مركبة على المجتمعات المتضررة.

وفي هذا السياق، يرى Olsson Gardell &Verbeek (2018) أن الأزمات الإنسانية لا تعد مجرد أحداث طارئة، بل هي ظواهر اجتماعية وسياسية تتفاعل فيها بنية النظام الدولي مع قدرات الدول والمنظمات الإنسانية، مما يجعل الاستجابة لها اختبارًا لفاعلية المؤسسات متعددة الأطراف وآليات التضامن الدولي.

إجرائيًا: يقصد بمصطلح الأزمات الإنسانية مجموعة الظروف الاستثنائية التي يمر بها قطاع غزة نتيجة للحصار والنزاعات المسلحة وتدهور الأوضاع المعيشية، والتي تهدد الحياة الإنسانية وتفرض حاجة ملحّة إلى تدخلات إغاثية وصحية عاجلة ويُستخدم المفهوم هنا للدلالة على الحالة التي تختبر فيها أدوار وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما الأونروا ومنظمة الصحة العالمية، في التخفيف من آثار تلك الأزمات وتحسين الظروف الإنسانية للسكان المتضررين.

2. وكالات الأمم المتحددة المتخصصة

يشير Higgins et al. (2017) إلى أن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة تمثل نموذجًا متقدما للتعاون الدولي المؤسسي، فهي تجمع بين الاستقلال الوظيفي والتنسيق الجماعي في إطار منظومة واحدة، مما يجعلها أداة فعالة لمعالجة الأزمات العابرة للحدود وتعزيز الاستقرار الإنساني والاجتماعي على المستوى العالمي.

إجرائيًا: يقصد بمصطلح وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في هذا البحث تلك المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة التي تعمل بشكل مباشر في قطاع غزة لمواجهة تداعيات الأزمات الإنسانية، مع التركيز على كل من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ويستخدم المفهوم هنا للإشارة إلى الأدوار والآليات التي تمارسها هذه الوكالات في مجالي الإغاثة والخدمات الصحية ومدى فاعليتها في الاستجابة للأزمات المتكررة وتحسين الوضع الإنساني للفلسطينيين داخل القطاع.

3. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

يشير Bocco (2010) إلى أن الأونروا ليست مجرد منظمة إغاثية، بل هي مؤسسة ذات بعد سياسي وإنساني في آنٍ واحد تمثل التزام المجتمع الدولي المستمر تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما تعد شاهدًا على استمرار الأزمة الفلسطينية وعدم حلها، ووفقًا لـ (Independent Review Group on UNRWA, 2024) فإن الأونروا تجسد أحد أهم أشكال العمل الإنساني متعدد الأطراف حيث تقوم بدورٍ محوري في دعم الاستقرار الإقليمي وتوفير الخدمات الأساسية لملايين اللاجئين.

إجرائيًا: يقصد بمصطلح الأونروا في هذا البحث الوكالة التابعة للأمم المتحدة التي تضطلع بدور أساسي في مواجهة الأزمات الإنسانية في قطاع غزة من خلال برامجها المتنوعة في مجالات الإغاثة، والصحة، والتعليم، والمساعدات الطارئة، ويستخدم

Aca. Intl. J. Soc. Sci. H. 3 (2) 77-108 DOI: https://doi.org/10.59675/S326

المفهوم هنا لتحديد مدى فاعلية تدخلات الأونروا في التخفيف من آثار الأزمات وتحليل آلياتها في التنسيق مع المنظمات الأممية الأخرى، وبخاصة منظمة الصحة العالمية، ضمن سياق مقارن يعكس دور الوكالات الأممية في دعم الصمود الإنساني للفلسطينيين.

4. منظمة الصحة العالمية

تشير World Health Organization (2024) إلى أن المنظمة تضطلع بأدوار متعددة تشمل؛ الوقاية من الأمراض، وتعزيز النظم الصحية، والتصدي لحالات الطوارئ الصحية، ودعم الدول الأعضاء في بناء القدرات والتخطيط الصحي كما تعمل على تنسيق الاستجابات الإنسانية أثناء الأزمات، من خلال التعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى لتقديم المساعدات الطبية العاجلة، أما وفقًا لـ Fitzsimons (2013) فإن منظمة الصحة العالمية لا تعد مجرد جهة فنية تصدر التوصيات والمعايير، بل هي فاعل سياسي وإنساني رئيس في بنية النظام الدولي إذ تشكل سياساتها الصحية وأطر عملها استجابةً مباشرة للأزمات الإنسانية والجوائح والنزاعات مما يجعلها أداةً جوهرية في ترسيخ مفهوم الأمن الصحي العالمي.

إجرائيًا: يقصد بمنظمة الصحة العالمية في هذا البحث الوكالة الأممية المسؤولة عن قيادة وتنسيق الجهود الصحية والإنسانية في قطاع غزة، خاصة أثناء فترات الأزمات الإنسانية والنزاعات المسلحة، ويستخدم المفهوم هنا لتحليل دور المنظمة في الاستجابة الصحية الطارئة، وتوفير الخدمات الطبية الأساسية، ودعم النظام الصحي الفلسطيني بالتعاون مع وكالات أممية أخرى مثل الأونروا، كما يوظف المفهوم لقياس مدى فاعلية تدخلات المنظمة في حماية حق السكان في الصحة وتقليل آثار الأزمات المتكررة على الوضع الإنساني في القطاع.

حدود البحث

أولاً: الحدود الزمنية: من عام 2023– 2025.

ثانيًا: الحدود المكانية: قطاع غزة في فلسطين.

ثالثًا: الحدود الموضوعية: يركز البحث على دراسة دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما الأونروا ومنظمة الصحة العالمية، في مواجهة الأزمات الإنسانية في قطاع غزة، من خلال تحليل البرامج والتدخلات الإنسانية والصحية ذات الصلة، وتقييم التحديات المؤثرة في فاعلية هذا الدور، اعتمادًا على دراسات أكاديمية محكّمة وتقارير منظمات دولية مستقلة، مثل أطباء بلا حدود والمجلس النرويجي للاجئين ومنظمة أوكسفام الدولية، إضافة إلى إصدارات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UN OCHA) وتقارير المقررين الخاصين للأمم المتحدة.

المنهج المتبع في هذا البحث

اعتمد هذا البحث على منهجين رئيسيين وهما: المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن.

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتيح وصفًا دقيقًا وشاملًا لدور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وبالأخص وكالة الأونروا ومنظمة الصحة العالمية، في مواجهة الأزمات الإنسانية في قطاع غزة، فيركز المنهج على دراسة الأنشطة والبرامج الإنسانية والصحية التي تقدمها الوكالتان، وتحليل مدى فاعليتها في دعم اللاجئين وتحسين النظام الصحي مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها، كما يساعد هذا المنهج على تقديم رؤية واضحة للواقع الإنساني والخدمات المقدمة، ويشكل الأساس لفهم أبعاد الأزمة واستجابة الوكالات المختلفة بشكل موضوعي ودقيق.
2. **المنهج المقارن:** يستخدم هذا المنهج لمقارنة دور وكالة الأونروا ومنظمة الصحة العالمية في قطاع غزه حيث يتيح هذا المنهج إبراز نقاط القوة والضعف لدى كل وكالة، وتحديد مدى التكامل أو الفجوات في الاستجابة الإنسانية، فمن خلال المقارنة التحليلية يمكن استخلاص استنتاجات دقيقة حول فعالية كل وكالة واستراتيجياتها، مما يسهم في تقديم توصيات عملية لتعزيز التعاون بين الوكالات وتحسين الاستجابة للأزمات الإنسانية في المنطقة.

الأدبيات السابقة

المحور الأول: الدراسات التي تناولت الأزمات الإنسانية ودور المنظمات الدولية في مواجهتها

1. **دراسة Erica-Irène Daes (1995)** بعنوان: The Involvement of the United Nations System in Providing and Coordinating Humanitarian Assistance هدفت إلى تحليل آليات عمل منظومة الأمم المتحدة في الاستجابة الإنسانية، وتوضيح ولايات الوكالات والاتفاقيات المنظمة لها، بالإضافة إلى تقييم كفاءة آليات التنسيق بين الوكالات في حالات الطوارئ، ورصد أبرز التحديات المالية والإدارية، واقتراح سبل تطوير التنسيق الميداني والتخطيط المسبق للأزمات. وأظهرت الدراسة أن منظومة الأمم المتحدة تمتلك شبكة واسعة من الوكالات المتخصصة التي تتكامل أدوارها في جميع مراحل العمل الإنساني، بدءًا من الإغاثة العاجلة وصولًا إلى التنمية طويلة الأمد، حيث تسهم كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، والأونروا بطرق مختلفة في دعم التعافي الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المتضررة من خلال الجمع بين المساعدات الإنسانية والمشاريع التنموية، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التنسيق بين الوكالات الأممية عبر إدارة الشؤون الإنسانية لتجنب الازدواجية

Aca. Intl. J. Soc. Sci. H. 3 (2) 77-108 DOI: https://doi.org/10.59675/S326

وضمان الاستخدام الأمثل للموارد، بالإضافة إلى تطوير آليات أكثر فاعلية لربط الإغاثة بإعادة التأهيل والتنمية المستدامة بما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ويزيد من كفاءة استجابة الأمم المتحدة للأزمات الإنسانية. (Daes, 1995).

2. **دراسة عبد العال عبد الرحمن الديربي (2022)** بعنوان: جهود الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان: دراسة في التجارب والخبرات هدفت إلى إبراز دور منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية في حماية حقوق الإنسان، مع التركيز على آليات الرقابة والمتابعة التي تنفذها أجهزتها ووكالاتها المتخصصة لضمان صون الحقوق الأساسية، وتحليل التجارب والخبرات الناتجة عن سياسات الأمم المتحدة في هذا المجال، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي لتقديم رؤية شاملة حول فعالية دور المنظمة الأممية في حماية حقوق الإنسان، وأظهرت النتائج أن الأمم المتحدة تظل ملتزمة بحماية حقوق الإنسان عبر أجهزتها ووكالاتها المتخصصة التي تقوم بالمراقبة والمتابعة المستمرة للانتهاكات في الدول الأعضاء، وتعمل على تطوير التشريعات والآليات الدولية لضمان احترام الحقوق الأساسية، كما أظهرت التجارب أن المنظمة تمتلك ولاية عالمية في هذا المجال، وأن كل من مجلس الأمن والمجلس الدولي لحقوق الإنسان واللجان التعاهدية متعددة الأطراف لعبت دورًا فعالًا في الحد من الانتهاكات ورفع مستوى حماية الإنسان. (الديربي، 2022).

3. **دراسة Zara Nahyma Yusseff-Vanegas (2023)** بعنوان: The Responsibility to Protect in Palestine Analyzing UN Actions and Refugee Voices هدفت إلى تحليل تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في الصراع الفلسطيني، مع التركيز على الفجوة بين الطموحات النظرية لهذا المبدأ وتنفيذه على أرض الواقع، واستكشاف تصورات اللاجئين الفلسطينيين حول فعالية الإجراءات الأممية في حماية حقوقهم الإنسانية، وتسليط الضوء على التحديات التشغيلية والسياسية التي تؤثر على قدرة الأمم المتحدة في تقديم حماية حقيقية للسكان المتضررين، وأظهرت الدراسة أن جهود الأمم المتحدة في إطار مسؤولية الحماية قدمت مساعدات إنسانية مهمة، لكنها لم تنجح في معالجة الأزمة العميقة التي يواجهها الفلسطينيون بشكل كامل، حيث تأثرت فعالية التطبيق بالمصالح الجيوسياسية للدول الأعضاء، كما كشفت مقابلات اللاجئين عن أوجه قصور حرجة في قدرة الأمم المتحدة على الحماية الفعلية، وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة تطوير آليات تشغيلية فعالة وسريعة الاستجابة، وتحويل مبادئ مسؤولية الحماية من إطار نظري إلى أدوات عملية لضمان حماية حقيقية ومستدامة للسكان المتضررين. (Yusseff -Vanegas, 2024).

4. **دراسة Harun Semercioğlu (2024)** بعنوان: The Effectiveness of the United Nations in Preventing Conflicts in the World in the Context of the 2023 Palestine–Israel War and a Model Proposal هدفت إلى تحليل الهيكل الحالي للأمم المتحدة وتقييم تأثيره على قدرة المنظمة في ضمان السلام العالمي، مع التحقيق في أسباب فشلها في منع النزاعات، وخاصة في سياق الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الأخير في غزة عام 2023، كما سعت إلى تقديم اقتراح نموذجي لإصلاح المنظومة الدولية بما يضمن منع النزاعات المستقبلية، ومعالجة اختلالات توازن القوى في النظام العالمي الناشئ، وتحقيق تمثيل عادل لجميع الدول والمجتمعات على مستوى العالم، مع

Aca. Intl. J. Soc. Sci. H. 3 (2) 77-108 DOI: https://doi.org/10.59675/S326

تعزيز فعالية الأمم المتحدة كمنظمة دولية قادرة على مواجهة الأزمات الإنسانية والسياسية بشكل متكامل، وأظهرت نتائج الدراسة أن الهيكل الحالي للأمم المتحدة يتيح الهيمنة للقوى الكبرى، وخاصة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، مما يحد من قدرة المنظمة على معالجة النزاعات العالمية بفعالية، كما ظهر ذلك بوضوح في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الأخير، حيث لم يستطع المجتمع الدولي حماية المدنيين ومنع مأساة إنسانية واسعة، وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بإصلاحات جوهرية تشمل الحد من حق النقض للأعضاء الدائمين، وتعزيز التمثيل الإقليمي في مجلس الأمن، وإنشاء لجنة دائمة لمنع النزاعات وبناء السلام لرصد النزاعات المحتملة والتدخل المبكر عند الضرورة والإشراف على إعادة الإعمار، وتهدف هذه الإصلاحات إلى بناء نظام عالمي أكثر عدلاً وفاعلية قادر على الاستجابة للأزمات الإنسانية والسياسية وضمان السلام المستدام. (Semercioğlu, 2024).

5. **دراسة Xinlu Zhang (2024)** بعنوان: Analysis of the Role of the United Nations and Its Humanitarian Organizations in Solving the Human Rights Issues Taking the Syrian Refugees as an Example، هدفت إلى تحليل دور الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية في معالجة قضايا حقوق الإنسان، مع التركيز على حالة اللاجئين السوريين كنموذج تطبيقي، كما سعت الدراسة إلى توضيح الأسباب التي تجعل الأمم المتحدة ومنظماتها غالبًا غير قادرة على التعامل بفعالية مع قضايا اللاجئين، من خلال مناقشة العوائق السياسية والاقتصادية والقانونية التي تحدّ من أدائها، وتقديم تصور أعمق للعقبات التي تواجه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولا سيما القيود المتعلقة بالموارد المحدودة والتوازنات السياسية بين الدول الأعضاء، وأظهرت الدراسة أن الحرب الأهلية السورية لم تنتج أزمة إنسانية كبرى فحسب، بل كشفت أيضًا عن حدود قدرة الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية على إدارة مثل هذه الأزمات بفعالية، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في مجالات المساعدات الإنسانية والدبلوماسية الوقائية، ظل أداء الأمم المتحدة مقيدًا بعدة عوامل، أهمها تضارب المصالح السياسية بين الدول الأعضاء وتعقيدات الدبلوماسية الدولية، وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجيات مبتكرة في التعامل مع أزمات اللاجئين، أبرزها إنشاء نظام تأشيرات إنسانية وتطوير مناطق اقتصادية خاصة تتيح فرص عمل واستقرارًا طويل الأمد للاجئين، بهدف تحويل الأزمات الإنسانية إلى فرص للتنمية والتكامل المجتمعي. (Zhang, 2024).

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت جهود وكالات الأمم المتحدة، وبخاصة "الأونروا ومنظمة الصحة العالمية" في قطاع غزة

1. **دراسة Riccardo Bocco (2010)** بعنوان: UNRWA and the Palestinian Refugees: A History within History هدفت إلى دراسة الدور التاريخي والإنساني لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) منذ تأسيسها عام 1949، بوصفها أحد أبرز أذرع الأمم المتحدة في مجال الإغاثة الإنسانية، وسعت الدراسة إلى تتبع تطور

مهام الأونروا ووظائفها في مجالات التعليم والصحة والإغاثة، وتحليل كيفية تفاعلها مع التحولات السياسية والاجتماعية التي مر بها الشعب الفلسطيني داخل مناطق اللجوء، ولا سيما في قطاع غزة، وقد اعتمد الباحث على المنهج التاريخي والتحليلي، وأظهرت النتائج أن الأونروا تمثل أكثر من مجرد وكالة إغاثية؛ فهي شاهد تاريخي على مأساة اللجوء الفلسطيني وعنصر فاعل في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وأن استمرار عملها رغم التحديات المالية والسياسية يعكس أهمية الدور الأممي في حماية حقوق اللاجئين وتقديم الخدمات الأساسية لهم في مجالات التعليم والصحة والإغاثة، كما كشفت الدراسة عن تسيس بعض جوانب عمل الوكالة نتيجة الضغوط الدولية والإقليمية مما يؤثر على قدرتها في أداء مهامها الإنسانية بشكل مستقل، وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الدعم الدولي للأونروا لضمان استمرارية خدماتها وحمايتها من محاولات التسييس أو تقليص التمويل، إلى جانب تطوير آليات تنسيق العمل الإنساني بينها وبين وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وخاصة منظمة الصحة العالمية، لمواجهة الأزمات الإنسانية والصحية المتفاقمة في قطاع غزة. (Bocco, 2010).

2. **دراسة مقدم رشيد (2020)** بعنوان: الأونروا ومشكلة اللاجئين في العالم– اللاجئون الفلسطينيون نموذجًا هدفت إلى التعرف على دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين، من خلال تشخيص مهامها الأساسية في حماية حقوق اللاجئين، خصوصًا حق العودة إلى ديارهم وفقًا للفقرة (11) من القرار رقم (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية استمرار عمل الأونروا في ظل التحديات السياسية والدولية الراهنة التي تهدد وجودها ودورها الإنساني، واعتمدت على المنهج التاريخي والتحليلي والاستشرافي لتقديم رؤية شاملة حول دور الوكالة. وأظهرت النتائج أن وكالة الأونروا تواجه ضغوطًا دولية مكثفة، سياسية ومادية، تهدف إلى تقليص دورها والحد من تأثير قضية اللاجئين الفلسطينيين على المجتمع الدولي وعلى إسرائيل، كما بينت أن استمرار عمل الوكالة في تقديم الخدمات الإنسانية يمثل تأكيدًا على عدالة قضية اللاجئين ورفض محاولات تصفيتها أو نقل صلاحياتها إلى جهات أخرى مثل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وأوصت الدراسة بضرورة تصعيد التحركات الشعبية لدعم الأونروا والضغط لتحسين خدماتها، وزيادة الدعم العربي المالي والسياسي للوكالة وموضوع اللاجئين، إلى جانب رفض مشاريع التوطين التي تتنافى مع حق العودة، كما أوصت بأن تعمل الأونروا على تعزيز استقلالية قراراتها عن الضغوط الدولية وضمان استمرارية خدماتها للاجئين الفلسطينيين باعتبارها عنصرًا أساسيًا في حماية هويتهم وحقوقهم المشروعة. (رشيد، 2020).
3. **دراسة يحيى حمودي وزاهية نعيمي (2020)** بعنوان: دور منظمة الصحة العالمية في القضاء على الأوبئة والأمراض في إفريقيا هدفت إلى تسليط الضوء على دور منظمة الصحة العالمية باعتبارها إحدى أهم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، من خلال تحليل جهودها في مكافحة الأمراض والأوبئة في القارة الإفريقية، واستعراض ما قدمته من مساعدات وبرامج دعم للدول الإفريقية، إلى جانب تقييم الأهداف التي حققتها في تعزيز الصحة العامة ومواجهة التحديات الوبائية، واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع نشأة المنظمة وتطور مراحل عملها منذ تأسيسها عام 1948 وحتى الوقت الحاضر، كما استخدمت المنهج الوصفي التحليلي لجمع المعطيات حول واقع الأوضاع الصحية في القارة، وأظهرت النتائج أن منظمة الصحة العالمية

تعد من أبرز الوكالات الأممية متعددة الأطراف، وأن تأسيسها عام 1948 ارتبط بمبدأ أن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان، ولعبت المنظمة التي تضم 194 دولة عضوًا دورًا محوريًا في تعزيز الصحة العامة في إفريقيا من خلال تنظيم حملات واسعة للتلقيح ومكافحة الأوبئة، وتحقيق نجاحات بارزة مثل القضاء على مرض الجدري وإطلاق برامج للوقاية من الأمراض المعدية وتحسين خدمات الأمومة والتغذية والمياه النظيفة، وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة استمرار دعم الدول الإفريقية للمنظمة وتوسيع نطاق التعاون الصحي الدولي، مع التركيز على تعزيز النظم الصحية المحلية وتحقيق التغطية الصحية الشاملة لضمان استدامة جهود مكافحة الأوبئة وتحسين مستويات الرعاية الصحية في القارة الإفريقية. (حمودي & نعيمي، 2020).

4. **دراسة نبيل أحمد السليماني (2021)** بعنوان: نظام إدارة الأزمات الإنسانية لدى المنظمات الدولية المتخصصة: دراسة حالة دور منظمة الصحة العالمية في الأزمة الإنسانية في الجمهورية اليمنية (2015–2018) هدفت إلى التعرف على نظام إدارة الأزمات الإنسانية لدى المنظمات الدولية المتخصصة، مع التركيز على واقع الأزمة الإنسانية في الجمهورية اليمنية خلال الفترة 2015–2018، وتحليل دور منظمة الصحة العالمية في إدارة الأزمة الصحية هناك، وفهم مدى كفاءة استجابة المنظمة في مواجهة التحديات الإنسانية المعقدة التي فرضتها الحرب وتدهور الأوضاع الصحية في اليمن، واعتمدت الدراسة على المنهج الوظيفي الذي يركز على تحليل بنية المنظمات وآليات عملها في إدارة الأزمات الإنسانية، إضافة إلى منهج دراسة الحالة الذي مكّن الباحث من تطبيق التحليل على تجربة منظمة الصحة العالمية في اليمن، وأظهرت النتائج أن هناك نظامًا معتمدًا لإدارة الأزمات الإنسانية لدى المنظمات الدولية المتخصصة يتم تطويره باستمرار لمواكبة التغيرات في طبيعة الأزمات وتحدياتها، كما بينت أن منظمة الصحة العالمية لعبت دورًا محوريًا في إدارة الأزمة الصحية في اليمن، إلا أن هذا الدور كان دون المستوى المتوقع مقارنة بحجم الكارثة الإنسانية ومتطلبات التدخل الفعال، وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة إعادة تقييم دور المنظمات الدولية المتخصصة في مواجهة الأزمات الإنسانية، وتطوير أدائها في مراحل ما قبل وأثناء وبعد الأزمة، مع تعزيز التنسيق والتكامل بينها وبين الجهات الحكومية والمحلية لتحقيق استجابة أكثر فاعلية. (السليماني، 2021).
5. **دراسة محمد رمضان (2021)** بعنوان: دور منظمة الصحة العالمية في مقاومة وباء كورونا في ضوء قواعد القانون الدولي العام هدفت إلى توضيح مدى تحمل منظمة الصحة العالمية للمسؤولية الدولية عن أفعالها في ضوء قواعد القانون الدولي العام، مع التركيز على دورها العالمي في الحفاظ على الصحة العامة، كما تناولت الدراسة النشأة التاريخية للمنظمة وتطور اختصاصاتها ووظائفها على الصعيد الدولي، وذلك في إطار تحليل قانوني يوضح العلاقة بين مهام المنظمة والتزاماتها الدولية أثناء مواجهة الأزمات الصحية الكبرى مثل جائحة كوفيد–19، واعتمد الباحث على المنهج التحليلي والتطبيقي من خلال تحليل النصوص القانونية الدولية ذات الصلة وتطبيقها على حالة منظمة الصحة العالمية خلال أزمة كورونا، وأظهرت النتائج أن جائحة كورونا كشفت عن قصور واضح في الإطار التشريعي الدولي المنظم للصحة العامة، إلى جانب ضعف القيادة الدولية في إدارة الأزمة، وهو الدور الذي كان من المفترض أن تضطلع به منظمة الصحة العالمية بشكل أكثر فعالية،

وبناءً على ذلك أوصت الدراسة بضرورة إبرام اتفاقية دولية جماعية تنشئ ما يشبه دستورًا صحيًا عالميًا يتضمن المبادئ والتوجيهات العامة في مجال الصحة العامة، على أن تدمج أحكامه في الأنظمة القانونية الوطنية للدول الأعضاء. (رمضان، 2021).

التعليق على الدراسات السابقة

تتناول مجموعة الدراسات السابقة دور الأمم المتحدة في مواجهة الأزمات الإنسانية من منظور عام، حيث ركزت دراسة Daes (1995) على آليات التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وقدرتها على تقديم المساعدات الإنسانية، وأبرزت نقاط القوة في هيكلها المؤسسي وشبكة التعاون بين الوكالات وفي السياق نفسه، كما ركزت دراسة الديربي (2022) على حماية حقوق الإنسان وجهود الأمم المتحدة في مراقبة الانتهاكات، مع التركيز على الأطر القانونية والسياسات الدولية، لكنها لم تقدم دراسة تقييمية لأثر تدخل الوكالات على حياة المستفيدين، ولم تقم بتحليل الفرق بين أداء الوكالات المختلفة، ما يوضح محدودية التطبيقات العملية في الأدبيات. أما دراسة Yusseff -Vanegas (2023) فقد تناولت تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية في فلسطين، مستعرضة تصورات اللاجئين حول فعالية الأمم المتحدة، لكنها لم تقدم مقارنة بين الوكالات المتخصصة مثل الأونروا ومنظمة الصحة العالمية، ولم تستكشف التكامل أو التداخل بين تدخلاتها الإنسانية.

أما دراسة Semercioğlu (2024) فقد سلطت الضوء على الهيكل السياسي للأمم المتحدة وتأثيره على منع النزاعات، وخاصة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مؤكدة على القيود السياسية والهيكلية التي تحد من فعالية المنظمة، لكنها لم تتناول التدخلات الميدانية للأونروا أو منظمة الصحة العالمية في قطاع غزة، ولم تقدم تقييمًا موضوعيًا للتحديات العملية أو آليات التنسيق بين الوكالات المتخصصة على الأرض، أما الدراسات الأخرى المتعلقة بالأزمات الإنسانية العالمية وحقوق الإنسان فقد ركزت على الأطر النظرية والسياسات الدولية، أو على التجارب الميدانية في مناطق نزاع أخرى، لكنها لم تقدم دراسة مركزة على قطاع غزة ولم تقم بمقارنة منهجية بين وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مما يجعلها محدودة من حيث الفائدة العملية والبحثية في السياق الفلسطيني.

وبناءً على ذلك تبرز فجوة واضحة في الأدبيات السابقة تتعلق بعدم وجود دراسة شاملة تحلل دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وخصوصًا الأونروا ومنظمة الصحة العالمية، في إدارة الأزمات الإنسانية في قطاع غزة، وتقوم بتقييم فعالية تدخلاتها، واستكشاف التحديات التشغيلية والسياسية التي تواجهها، وكذلك مدى التكامل بين هذه الوكالات في تقديم الدعم للاجئين الفلسطينيين والمجتمع المحلي المتأثر بالصراع وهو ما يسعى البحث الحالي إلى سده.

تقسيم البحث

أولاً: الإطار المفاهيمي والقانوني لعمل وكالات الأمم المتحدة في الأزمات الإنسانية

1-1 الأزمات الإنسانية وأهمية تدخل المنظمات الدولية في إدارتها

1-2 الأسس القانونية والتنظيمية لعمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في الأزمات الإنسانية

ثانيًا: جهود وكالة الأونروا ومنظمة الصحة العالمية في مواجهة الأزمات الإنسانية في قطاع غزة

2-1 دور وكالة الأونروا في مواجهة الأزمات الإنسانية ودعم اللاجئين في غزة

2-2 دور منظمة الصحة العالمية في تعزيز النظام الصحي وإدارة الأزمات الإنسانية في غزة

ثالثًا: التحديات وآفاق تعزيز الدور الإنساني لوكالات الأمم المتحدة في فلسطين

3-1 التحديات التي تواجه وكالات الأمم المتحدة في قطاع غزة

3-2 آفاق تعزيز التعاون وتطوير الدور الإنساني لوكالات الأمم المتحدة في فلسطين

أولاً: الإطار المفاهيمي والقانوني لعمل وكالات الأمم المتحدة في الأزمات الإنسانية

يعد فهم الإطارين المفاهيمي والقانوني لعمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة مدخلًا أساسيًا لتحليل أدوارها في إدارة الأزمات الإنسانية، فالتعامل مع الأزمات المعقدة مثل تلك التي يشهدها قطاع غزة، يتطلب إدراكًا دقيقًا للمفاهيم المرتبطة بالعمل الإنساني ومبادئ القانون الدولي التي تنظمه، والمرجعيات المؤسسية التي تستند إليها الوكالات الأممية في تدخلاتها.

1-1 الأزمات الإنسانية وأهمية تدخل المنظمات الدولية في إدارتها

تعد الأزمات الإنسانية من الظواهر المعقدة التي تواجه العالم المعاصر، وتمتاز بكونها لا تنشأ فجأة أو بصورة عشوائية، بل هي نتيجة تراكم طويل الأمد لمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتخلق ظروفًا استثنائية تهدد حياة الأفراد واستقرار المجتمعات، وتؤدي هذه الأزمات عند وقوعها إلى مضاعفات خطيرة تمس جميع جوانب الحياة إذ تتأثر بها الاقتصادات الوطنية، وتتدهور الخدمات الاجتماعية، وتزداد معاناة الفئات الأكثر هشاشة من السكان، وتعد الصراعات المسلحة والنزاعات الداخلية والأوبئة والكوارث الطبيعية من أبرز العوامل التي تسهم في نشوء الأزمات الإنسانية وتفاقمها، حيث تتقاطع هذه العوامل لتنتج أوضاعًا مأساوية تتطلب تدخلاً عاجلاً ومنسقًا من قبل المجتمع الدولي. (Olsson Gardell & Verbeek, 2013).

Aca. Intl. J. Soc. Sci. H. 3 (2) 77-108 DOI: https://doi.org/10.59675/S326

تؤثر الأزمات الإنسانية بطرق مختلفة على الفئات السكانية، إذ غالبًا ما تتضرر النساء والأطفال والفئات المهمشة بصورة أكبر نتيجة لضعف قدرتهم على التكيف مع الظروف الصعبة، وافتقارهم إلى الموارد الأساسية، كما أن الكوارث المفاجئة كالزلازل والفيضانات والانفجارات الصناعية أو استخدام الأسلحة البيولوجية والكيميائية تؤدي إلى تفاقم آثار الأزمة بسبب عنصر المفاجأة وضيق الوقت اللازم لاتخاذ القرارات السليمة مما يسبب توقف مؤقتًا في عمل مؤسسات الدولة ويعقد من عمليات الإغاثة والإنقاذ، وتزداد الأوضاع سوءًا في حالات الطوارئ المعقدة المرتبطة بالنزاعات الممتدة حيث يعيش ملايين الأشخاص في أوضاع غير مستقرة لسنوات طويلة كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية مما يؤدي إلى موجات متكررة من النزوح وفقدان الأمن الغذائي وتدهور الأوضاع الصحية والتعليمية.(Morgun et al., 2025).

لقد أصبحت الأزمات الإنسانية في الوقت الراهن أكثر تكرارًا وتعقيدًا وأطول أمدًا من أي وقت مضى وهو ما جعلها أكثر تكلفة على الصعيدين الإنساني والاقتصادي، ومع تزايد حدة الكوارث الطبيعية والأوبئة والنزاعات توسع نطاق الاستجابة الإنسانية إلى حدها الأقصى، وأصبحت المنظمات الإنسانية الدولية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة مطالبة بتعبئة موارد هائلة لمواجهة هذه التحديات المتعددة الأبعاد، فالأزمات لم تعد محصورة في نطاق جغرافي محدد، بل باتت ظاهرة عالمية تؤثر على الأمن الإنساني الدولي وتتطلب تعاونًا واسع النطاق لتخفيف آثارها.

وتتسم الأزمات الإنسانية بعدد من الأبعاد التي تساعد في فهم طبيعتها وتحديد أساليب إدارتها؛ فالبعد الزمني يشير إلى المدى الزمني للأزمة من لحظة نشوئها وحتى استمرارها أو انحسارها وهو ما يساهم في تحديد نوعية التدخلات والسياسات المناسبة للتعامل معها، أما البعد الموضوعي فيتعلق بطبيعة الأزمة ونوعها سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو صحية وهو ما يحدد طبيعة الجهود المطلوبة لمعالجتها، ويعنى البعد التأثيري بتقدير حجم الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة على الأفراد والمجتمعات، بينما يركز البعد المكاني على تحديد المناطق المتضررة ونطاق انتشار الأزمة الأمر الذي يساعد في تنظيم الجهود الميدانية والإغاثية، أما البعد البشري فيتعلق بتحديد الفئات السكانية التي تشملها الأزمة، واحتياجاتها الخاصة، في حين يهتم البعد المؤسسي بتحديد الجهات المسؤولة عن إدارة الأزمة وتنسيق الجهود بين المؤسسات المحلية والدولية، ويضاف إلى ذلك البُعد البيئي الذي يتناول العوامل الطبيعية والبيئية التي تساهم في نشوء الأزمة واستمرارها وتأثيرها على الموارد المتاحة وقدرة الدولة على الاستجابة (Olsson Gardell &Verbeek, 2018).

تتميز الأزمات الإنسانية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها مختلفة عن غيرها من الأزمات الإدارية أو الاقتصادية، فهي غالبًا ما تنفجر بصورة مفاجئة وعنيفة مما يخلق حالة من الارتباك ونقص المعلومات وصعوبة في اتخاذ القرارات السريعة كما تتميز بضبابية الرؤية لدى صناع القرار، وافتقارهم إلى البيانات الدقيقة التي تساعد على وضع استراتيجيات فعالة، إضافة إلى أنها تمثل نقطة تحول في مسار المؤسسات والمجتمعات، إذ تفقد الإدارات القدرة على السيطرة الكاملة وتظهر أنماط جديدة من السلوك الفردي والجماعي في محاولة للتكيف مع الواقع الطارئ، وغالبًا ما تدفع الأزمة صانع القرار إلى مواجهة مواقف غامضة تتطلب

Aca. Intl. J. Soc. Sci. H. 3 (2) 77-108 DOI: https://doi.org/10.59675/S326

اتخاذ قرارات حاسمة تحت ضغط الوقت والخطر، في ظل حالة من الغموض والارتباك وعدم اليقين (Morgun et al., 2025) .

ورغم الطابع المأساوي للأزمات الإنسانية، فإنها لا تمثل تهديدًا فقط، بل قد تكون أيضًا فرصة للتغيير الإيجابي وإعادة البناء، فالأزمة يمكن أن تكون نقطة انطلاق لإصلاح الهياكل الإدارية وتحسين نظم الحوكمة وبناء القدرات الوطنية على التكيف والاستجابة فهي تجمع بين التهديد والفرصة في آن واحد حيث تفرض تحديات صعبة، ولكنها تفتح المجال للتعاون الدولي، والتعبئة المجتمعية، وتعزيز التضامن الإنساني، وتطوير آليات جديدة للاستجابة السريعة والفعالة.

وتلعب المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، دورًا محوريًا في إدارة الأزمات الإنسانية من خلال الأطر المؤسسية والسياسات المعتمدة عالميًا فالأمم المتحدة تنسق جهود الإغاثة الدولية عبر منظومتها الواسعة التي تضم برامج وصناديق ومنظمات متخصصة تعمل على تنظيم وتسهيل الاستجابة الفورية عند وقوع الكوارث، ويقع على عاتق المنسق المقيم أو منسق الشؤون الإنسانية في الدولة المتضررة مسؤولية ضمان كفاءة وتكامل وفعالية الاستجابة الدولية بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وتقوم الأمم المتحدة بتأكيد مبادئ العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة، وتحرص على أن تقدم المساعدات في إطار احترام سيادة الدول ووحدتها الوطنية فلا يتم تنفيذ أي تدخل إلا بموافقة الدولة المعنية إلا في الحالات التي تتجاوز فيها الأزمة قدرة الحكومة المحلية على الاستجابة. (Olsson Gardell &Verbeek, 2018).

ويعتمد نظام إدارة الأزمات الإنسانية في الأمم المتحدة على ثلاث مراحل رئيسية مترابطة تبدأ المرحلة الأولى قبل وقوع الأزمة، وتهدف إلى الاستعداد والتأهب، من خلال بناء القدرات وتطوير أنظمة الإنذار المبكر وتخزين الاحتياجات الطارئة وتعزيز التنسيق بين مختلف الأطراف ثم تأتي مرحلة المواجهة المباشرة والتي تشمل تقديم الإغاثة العاجلة وتقييم حجم الكارثة، وتحديد الفئات الأكثر تضررًا، وتوفير المأوى والغذاء والرعاية الصحية، بالتعاون مع السلطات المحلية والمجتمع المدني والمنظمات الإنسانية الأخرى، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة ما بعد الأزمة، التي تركز على إعادة التأهيل وإعادة الإعمار، واستعادة الخدمات الأساسية، ودعم جهود التعافي الوطني، والانتقال من مرحلة الإغاثة العاجلة إلى التنمية المستدامة، وغالبًا ما تتداخل هذه المراحل في الواقع العملي حيث تعمل منظومة الأمم المتحدة على دعم الدول والمجتمعات المتضررة بشكل متكامل ومتواصل لضمان استجابة فعالة وشاملة.

2-1 الأسس القانونية والتنظيمية لعمل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في الأزمات الإنسانية

تستند وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في عملها الإنساني إلى منظومة قانونية وتنظيمية متكاملة تشكل الإطار المرجعي الذي يحدد مسؤولياتها وصلاحياتها وآليات تدخلها أثناء الأزمات والكوارث ويعد هذا الإطار نتاج لتطور طويل شهدته العلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين في ظل إدراك متزايد من المجتمع الدولي لأهمية التعاون المشترك لمواجهة التحديات الإنسانية

وحماية الإنسان من آثار النزاعات والكوارث، وتستمد هذه الوكالات شرعيتها من ميثاق الأمم المتحدة ومن الاتفاقيات المتعددة التي أُبرمت بين الدول الأعضاء لتنظيم العمل الإنساني وتنسيق الجهود في أوقات الطوارئ.

ينص ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 على أن من بين مقاصد المنظمة تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعًا دون تمييز وانطلاقًا من هذا تم إنشاء عدد من الوكالات المتخصصة بموجب اتفاقيات دولية مستقلة ترتبط بالأمم المتحدة من خلال اتفاقات علاقة تنظم أدوارها وتعاونها مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومن أبرز هذه الوكالات منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسف، والأونروا وغيرها، وكلها تشترك في هدف أساسي يتمثل في تعزيز الكرامة الإنسانية والتصدي لمظاهر المعاناة البشرية الناتجة عن الكوارث أو الصراعات. (Government of Saint Christopher and Nevis, 2002).

ويرتكز الأساس القانوني لتدخل هذه الوكالات في الأزمات الإنسانية على مبدأين أساسيين؛ أولهما مبدأ المسؤولية الدولية الجماعية في حماية الإنسان من الكوارث والنزاعات، باعتبار أن المعاناة الإنسانية ليست شأنًا داخليًا صرفًا، بل قضية ذات بعد إنساني عالمي تتطلب تضامن المجتمع الدولي، أما المبدأ الثاني فهو احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بحيث لا يجوز تنفيذ أي عمليات إنسانية إلا بموافقة السلطات الوطنية، ما لم يصدر تفويض خاص من مجلس الأمن في الحالات التي تعد تهديدًا للسلم والأمن الدوليين وذلك من أجل تحقيق التوازن بين متطلبات الحماية الإنسانية ومقتضيات السيادة الوطنية.

وتعد اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية لعامي 1977 و2005 المرجعية القانونية الأهم إذ أرست قواعد حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة وحددت التزامات أطراف النزاع تجاه الفئات المتضررة، كما يعتبر القرار 182/46 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991 بشأن تعزيز تنسيق المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ محطة مفصلية في تطوير العمل الإنساني حيث نص على إنشاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) لتوحيد الجهود وتأكيد المبادئ الأساسية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية، وإلى جانب هذه المرجعيات، صدرت قرارات متلاحقة عن مجلس الأمن والجمعية العامة لتنظيم التدخل الإنساني في الحالات المعقدة، خاصة في الدول التي تعجز حكوماتها عن تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها. (United Nations Human Rights Office of the High Commissioner, 2016).

تعمل وكالات الأمم المتحدة ضمن هيكل مؤسسي متكامل يهدف إلى ضمان التنسيق والكفاءة في إدارة الأزمات. فالمستوى المركزي يضم المقرات الرئيسية للوكالات في جنيف أو نيويورك أو روما، حيث توضع السياسات العامة وتعتمد خطط الطوارئ العالمية وتخصص الموارد، أما المستوى الإقليمي فيتابع تطورات الأوضاع في مناطق محددة وينسق بين مكاتب الدول والمنظمات الشريكة، بينما يمثل المستوى الميداني الحلقة التنفيذية الأهم، إذ تتولى المكاتب القطرية تنفيذ البرامج الإغاثية بالتعاون مع السلطات المحلية والمجتمع المدني، وفي هذا الإطار يؤدي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية دورًا محوريًا في تنظيم العمل المشترك

بين الوكالات، إذ يتولى جمع المعلومات وتحليلها وتحديد أولويات التدخل وتوزيع الأدوار بما يضمن التكامل وعدم التكرار كما يضطلع المنسق المقيم للأمم المتحدة في الدولة المتضررة بمهمة الإشراف العام على الجهود الأممية في الميدان بالتعاون مع الحكومة الوطنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومن أهم آليات العمل التي اعتمدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة ما يعرف بالنهج القطاعي الذي أقر عام 2005 بهدف تعزيز فاعلية الاستجابة الإنسانية ويقوم هذا النهج على تقسيم مجالات العمل الإنساني إلى قطاعات محددة مثل الغذاء، والمياه والصرف الصحي، والتعليم، والمأوى، والصحة بحيث تتولى كل وكالة متخصصة قيادة قطاع معين بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين، فمثلاً تتولى منظمة الصحة العالمية قيادة قطاع الصحة في الأزمات بينما تضطلع الأونروا أو المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بدور محوري في قطاعات الإيواء وحماية اللاجئين، وقد ساهم هذا النظام في تحسين التنسيق وضمان توجيه الموارد نحو أكثر الفئات احتياجًا وإن كانت التحديات الميدانية لا تزال قائمة نتيجة تداخل الاختصاصات وتفاوت القدرات بين الوكالات. (Higgins et al. 2017).

وتلتزم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بمجموعة من المبادئ التي تشكل الأساس الأخلاقي والقانوني لعملها الإنساني، أهمها مبدأ الإنسانية الذي يقوم على ضرورة حماية الحياة وتخفيف المعاناة دون تمييز ومبدأ الحياد الذي يضمن عدم انحياز الوكالات لأي طرف من أطراف النزاع أو استخدام المساعدات لأغراض سياسية، ومبدأ الاستقلالية الذي يفرض أن تكون القرارات مستندة إلى الاحتياجات الفعلية فقط كما تضاف إلى هذه المبادئ الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد والتنسيق والتكامل لضمان وحدة الجهود الدولية وتجنب الازدواجية في التدخلات، وتظهر التجارب العملية أن فاعلية وكالات الأمم المتحدة في إدارة الأزمات الإنسانية تعتمد بدرجة كبيرة على وضوح الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم عملها، فكلما كانت هذه الأطر دقيقة ومرنة في الوقت نفسه ازدادت قدرة المنظمات على الاستجابة السريعة والمنسقة.

ثانيًا: جهود وكالة الأونروا ومنظمة الصحة العالمية في مواجهة الأزمات الإنسانية في قطاع غزة

يشكل قطاع غزة أحد أكثر المناطق هشاشة على المستويين الإنساني والاقتصادي في العالم، نتيجةً للحصار الطويل والنزاعات المسلحة المتكررة وتدهور البنية التحتية والخدمات الأساسية، وفي ظل هذه الظروف برز الدور الحيوي الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وفي مقدمتها وكالة الأونروا ومنظمة الصحة العالمية، في التخفيف من حدة المعاناة الإنسانية وتعزيز قدرة المجتمع المحلي على الصمود.

1-2 دور وكالة الأونروا في مواجهة الأزمات الإنسانية ودعم اللاجئين في غزة

تعد وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى إحدى أهم مؤسسات الأمم المتحدة التي أسست عام 1949 بموجب قرار الجمعية العامة رقم 302 (د-4) بهدف تقديم الرعاية الإنسانية والإغاثة المباشرة للاجئين الفلسطينيين وتحسين ظروف حياتهم، وتعزيز قدرتهم على الاعتماد على أنفسهم بالإضافة إلى دعم الاستقرار في المنطقة، تتمركز الوكالة في خمس مناطق عمليات رئيسية تشمل الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، إضافةً إلى مكاتب اتصال في كل من نيويورك وواشنطن وبروكسل والقاهرة، ويقود الوكالة حاليًا المفوض العام فيليب لازاريني الذي يمتلك خبرة واسعة في العمل الإنساني والتنمية ضمن الأمم المتحدة منذ عام 2003 وقد تولى قيادة الوكالة في مارس عام 2020 مكملاً الجهود الدولية لتقديم خدمات شاملة للاجئين الفلسطينيين في مختلف المجالات الإنسانية والاجتماعية. (Congressional Research Service, 2024).

تركز الأونروا على ثلاثة محاور رئيسية: التعليم، الصحة، والإغاثة، إلى جانب حماية حقوق اللاجئين حيث تقدم برامج تأهيلية واقتصادية تهدف إلى تحسين القدرة على الصمود والاعتماد على الذات بالتعاون مع الحكومات المضيفة والدول المانحة ويشمل هذا الدعم توفير الرعاية الصحية الأولية، حملات التطعيم، التعليم الأساسي، والمساعدات الغذائية والإغاثية، إضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال والنساء والفئات الضعيفة، ويظهر الدور الفاعل للوكالة بشكل جلي خلال الأزمات الكبرى مثل النزاعات في غزة ولبنان حيث تساهم في تقديم المساعدات الطارئة للنازحين وحماية المدنيين، وضمان استمرارية الخدمات الحيوية في بيئات عالية الخطورة. (Bocco, 2010).

كانت الأونروا قبل اندلاع الحرب في غزة عام 2023 تقدم رعاية صحية شاملة لأكثر من ستين عامًا من خلال 22 مركزًا مجهزًا بعيادات ومختبرات وخدمات خاصة بالأمومة وتنظيم الأسرة إلى جانب دعم الصحة النفسية للأطفال من خلال مستشارين نفسيين في المدارس وعيادات التعليم الخاص كما كانت الوكالة تشرف على برنامج تعليمي واسع يضم 284 مدرسة في 183 مبنى تعليمياً يخدم نحو 300 ألف طالب ويعمل بها أكثر من 10,500 موظف مع الالتزام بضمان أن المناهج المدرسية تتوافق مع القيم الإنسانية ومبادئ الأمم المتحدة، وقد ساعد هذا النظام على توفير تعليم مستدام ورعاية صحية أساسية للاجئين على مدار عقود مع التركيز على حماية الأطفال وتأمين بيئة تعليمية صحية وآمنة.

ومع اندلاع الحرب في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023،واجهت الأونروا تحديات غير مسبوقة نتيجة الاستهداف المباشر للبنية التحتية الصحية والتعليمية فقد تعرضت المستشفيات للقصف بما في ذلك مستشفى كمال عدوان في شمال غزة، حيث أدى النزاع إلى مقتل وجرح العديد من الأطفال والرضع والمرضى الذين يحتاجون إلى رعاية مركزة، ورغم هذه الظروف تمكنت الوكالة من إبقاء ثمانية من مراكزها الصحية قيد العمل وتقديم حوالي 6.2 مليون استشارة رعاية صحية أولية خلال عام 2024 أي بزيادة

Aca. Intl. J. Soc. Sci. H. 3 (2) 77-108 DOI: https://doi.org/10.59675/S326

كبيرة عن 2.6 مليون استشارة في العام السابق كما ساهمت الوكالة في حملات التطعيم ضد شلل الأطفال حيث تمكنت من تطعيم حوالي 560 ألف طفل خلال الجولة الأولى، و545 ألفًا في الجولة الثانية رغم العقبات التي فرضتها أوامر النزوح والقصف المستمر. (Jayawardene, 2025).

وعلى الصعيد التعليمي أصبح توفير التعليم للأطفال تحديًا بالغ الصعوبة حيث قصف ما يقرب من 85% من مدارس الأونروا واستخدم معظمها كملاجئ للنازحين مما أدى إلى توقف العملية التعليمية، ومع ذلك أطلقت الأونروا برامج بديلة لتوفير مساحات تعليمية آمنة استفاد منها حوالي 9,500 طفل، 60% منهم من الفتيات في 36 ملجأ موزعة على القطاع لتقديم الدعم التعليمي الأساسي والأنشطة الترفيهية التي تساعد الأطفال على مواجهة الصدمات النفسية المرتبطة بالحرب وتبرز هذه المبادرات دور الوكالة في حماية حقوق الأطفال واستمرار العملية التعليمية ضمن ظروف إنسانية صعبة للغاية. (UNRWA, 2024).

ومما سبق نستنتج أن وكالة الأونروا كانت ومازالت عامل محوري في الصمود الإنساني للاجئين الفلسطينيين في غزة، من خلال الاستمرار في تقديم التعليم والرعاية الصحية والخدمات الإنسانية رغم المخاطر الكبير. وتبرز أهميتها الكبرى في ضمان وصول الدعم إلى الفئات الأكثر ضعفًا، وحماية المدنيين وتقديم المساعدات الطارئة بشكل مستمر مما يجعلها أحد الركائز الأساسية للجهود الإنسانية في مواجهة آثار النزاع والحرب على حياة اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم الأساسية.

2-2 دور منظمة الصحة العالمية في تعزيز النظام الصحي وإدارة الأزمات الإنسانية في غزة.

يظهر التاريخ الإنساني أن التقاطع بين الصحة والصراع حقيقة متكررة شكلت ملامح المجتمعات والحروب على مر العصور فخلال الحرب العالمية الأولى لم يكن السلاح وحده هو القاتل، إذ تشير التقديرات إلى أن ثلثي الوفيات البالغ عددها نحو 37 مليونًا كانت نتيجة للأمراض المعدية وحمى الخنادق، بينما أودت الإنفلونزا الإسبانية بحياة عدد يفوق ضحايا المعارك نفسها. وقد أدت هذه الخبرات التاريخية إلى إدراك عميق للدور الحيوي للعاملين الصحيين في الحد من آثار النزاعات، بل وفي الدعوة إلى السلام كما عبر عنه الطبيب البريطاني ريتشارد دول عام 1951 حين دعا في مجلة لانست إلى أن يتحمل الأطباء مسؤولية أخلاقية في منع الحروب لأنها تهدم ما نكرس حياتنا لحمايته. (Khorram-Manesh & Burkle, 2024).

في ضوء هذا الإرث الإنساني تضطلع منظمة الصحة العالمية بدور محوري في التخفيف من الآثار الصحية للصراعات وفي مقدمتها النزاع الدائر في قطاع غزة فمنذ اندلاع الحرب في أكتوبر/تشرين الأول 2023 أصبح القطاع نموذجًا مأساويًا لتقاطع العنف المسلح مع الانهيار الصحي الشامل، فقبل الحرب كانت المنظمة تدعم نحو 36 مستشفى و140 مركزًا صحيًا في غزة وتعمل مع وزارة الصحة الفلسطينية ووكالة الأونروا لضمان توفير الأدوية والمستلزمات الطبية وبرامج التطعيم والرعاية الأولية ولكن مع تصاعد الهجمات، خرج أكثر من 70% من المرافق الصحية عن الخدمة وتعرض 886 عاملًا صحيًا للقتل و1355 للإصابة وهو ما وصفته المنظمة بأنه ضربة مدمرة لنظام صحي هشّ.

Aca. Intl. J. Soc. Sci. H. 3 (2) 77-108 DOI: https://doi.org/10.59675/S326

وفي ظل هذه الظروف أنشأت منظمة الصحة العالمية غرف عمليات ميدانية لتنسيق الاستجابة الإنسانية مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) والهلال الأحمر الفلسطيني وشركاء دوليين وقد نجحت في إدخال أكثر من 400 طن من الأدوية والمستلزمات الجراحية إلى القطاع، وتوفير الوقود لتشغيل المولدات الكهربائية في المستشفيات ودعم عيادات متنقلة للرعاية الأولية في مناطق النزوح. وتشير تقارير المنظمة إلى أن فرق الطوارئ الطبية المدعومة منها أجرت أكثر من 2.5 مليون استشارة طبية خلال عام 2024 في حين قدمت الأونروا وشركاؤها أكثر من 7.8 مليون استشارة إضافية رغم القيود المفروضة على الحركة والإمدادات. (Balkhy, 2025).

لم تقتصر الأزمة الصحية في غزة على الإصابات المباشرة جراء الحرب، بل تفاقمت بسبب الأمراض المزمنة والأوبئة التي انتشرت نتيجة انهيار البنية التحتية إذ يعاني القطاع من أكثر من 2000 مريض سرطان و1000 مريض غسيل كلى، إضافة إلى نحو 1000 مصاب بداء السكري من النوع الأول ممن يواجهون صعوبة في الحصول على الأدوية والعلاج المنتظم وقد أظهرت تجارب سابقة أن نحو نصف مرضى الكلى توفوا خلال حرب 2008–2009 نتيجة انقطاع الخدمات الطبية، كما تسبب إغلاق محطات معالجة مياه الصرف الصحي في انتشار الأمراض المنقولة بالمياه، حيث ارتفعت حالات الإسهال بين الأطفال دون الخامسة بمقدار 23 ضعفًا بين عامي 2022 و2024، وسجلت أكثر من 700 ألف إصابة بالإسهال خلال أربعة أشهر فقط بحسب منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة الفلسطينية.

ويواجه سكان القطاع أيضًا أزمة حادة في الأمن الغذائي والمائي؛ إذ يجبر نحو 70% من السكان على شرب مياه ملوثة أو مالحة بينما يعاني 50% من انعدام الأمن الغذائي و25% من المجاعة مما يزيد هشاشتهم الصحية ويضعف جهاز المناعة ويهيئ بيئة خصبة لانتشار العدوى، إلى جانب التدهور الصحي العام يواجه العاملون الصحيون في غزة ضغوطًا نفسية هائلة، فقد أظهرت دراسة حديثة عام 2024 أن 52% من العاملين الصحيين يعانون من الإرهاق العاطفي نتيجة الإجهاد المزمن وساعات العمل الطويلة مما ينعكس سلبًا على جودة الرعاية الطبية وسلامة المرضى، وتعتبر منظمة الصحة العالمية أن القوى العاملة الصحية هي العمود الفقري لأي نظام صحي فعّال ولذلك أطلقت مبادرة إقليمية لإعادة تقييم وتطوير قدرات العاملين الصحيين في غزة من خلال برامج التدريب في مجالات رعاية الصدمات والصحة النفسية، والتغذية، وإدارة الأمراض المعدية، مع التركيز على بناء القدرة على الصمود والرفاهية النفسية للكوادر. (Ekzayez, 2024).

وعلى المدى المتوسط تعمل المنظمة على إعداد استراتيجية شاملة لإحياء القطاع الصحي الفلسطيني بالتعاون مع وزارة الصحة الفلسطينية والشركاء الدوليين تشمل استخدام التقنيات الرقمية في الرعاية الصحية، وتعزيز مراقبة الأمراض، وبناء نظام بيانات صحي حديث كما تؤكد المنظمة أن وقف الأعمال العدائية بشكل دائم شرط أساسي لتهيئة بيئة تمكن من إعادة بناء النظام الصحي واستدامته. (Khorram-Manesh & Burkle, 2024).

يتضح أن الدور الذي تؤديه منظمة الصحة العالمية في غزة يتجاوز حدود الاستجابة الإنسانية الفورية إلى بناء رؤية استراتيجية للتعافي الصحي المستدام فهي لا تكتفي بإرسال الإمدادات أو الفرق الطبية، بل تسعى إلى حماية حق الفلسطينيين في الصحة كحق إنساني غير قابل للتجزئة، وضمان أن يكون النظام الصحي المحلي قادرًا على الصمود أمام الأزمات المستقبلية، ومن خلال شراكاتها مع الأونروا والمجتمع الدولي تظل المنظمة ركيزة أساسية في الجهود لتخفيف المعاناة الإنسانية ودعم الحق في الحياة الكريمة لسكان غزة.

ثالثًا: التحديات وآفاق تعزيز الدور الإنساني لوكالات الأمم المتحدة في فلسطين

على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة في فلسطين، إلا أن عملها يواجه جملة من التحديات التي تحدّ من فاعليتها واستدامة برامجها فالعوامل السياسية والأمنية والتمويلية تفرض واقعًا معقدًا يجعل من العمل الإنساني مهمة شديدة الصعوبة ومع ذلك تبقى هذه الوكالات ركيزة أساسية في الاستجابة للأزمات الإنسانية وتقديم الدعم للمجتمع الفلسطيني.

1-3 التحديات التي تواجه وكالات الأمم المتحدة في قطاع غزة.

تعمل وكالات الأمم المتحدة العاملة في قطاع غزة وفي مقدمتها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ومنظمة الصحة العالمية في واحدة من أكثر البيئات الإنسانية تعقيدًا وتحديًا على مستوى العالم، فمنذ أكثر من سبعة عشر عامًا يعيش قطاع غزة تحت حصار شامل أدى إلى تدهور جميع مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والصحية، وقد تفاقمت هذه التحديات منذ اندلاع الحرب في أكتوبر/تشرين الأول 2023 حيث واجهت المنظمات الدولية قيودًا غير مسبوقة على الحركة والإمدادات واستهدافًا مباشرًا للبنية التحتية المدنية والإنسانية على حد سواء، الأمر الذي أثر بصورة عميقة على قدرتها في الوصول إلى السكان المحتاجين وتقديم الخدمات الأساسية لهم.

تأتي البيئة الأمنية غير المستقرة في مقدمة التحديات التي تواجه وكالات الأمم المتحدة في غزة إذ أن تكرار العمليات العسكرية والاستهداف الواسع للمناطق المدنية وتدمير المرافق العامة كلها عوامل أدت إلى تقويض قدرة الوكالات على العمل بأمان، ولم تسلم مكاتب الأونروا ومستودعاتها ومدارسها ومراكزها الصحية من القصف مما أدى إلى سقوط عشرات الضحايا في صفوف العاملين الإنسانيين، وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد الموظفين الذين فقدوا حياتهم في غزة خلال عام 2023 هو الأعلى في تاريخ المنظمة منذ تأسيسها مما يجعل من العمل الميداني مهمة محفوفة بالمخاطر اليومية، كما أصبح إيصال المساعدات يتطلب تنسيقًا بالغ التعقيد مع أطراف متعددة لتأمين ممرات آمنة وغالبًا ما يتعذر ذلك بسبب استمرار القصف وانهيار منظومات الاتصالات والنقل. (Amin et al., 2025).

ويضاف إلى ذلك التحدي اللوجستي الناتج عن الحصار المفروض على القطاع منذ عام 2007 والذي يقيد إدخال الوقود والأدوية والمستلزمات الطبية والغذائية وقطع الغيار والمعدات اللازمة لتشغيل المستشفيات والمدارس ومراكز الإيواء، وتعتمد الأونروا

ومنظمة الصحة العالمية على ممرات إنسانية محدودة تفتح بصورة متقطعة مما يجعل التخطيط للإغاثة عملية غير مستقرة ويؤدي تأخير دخول الشحنات إلى عرقلة مستمرة للبرامج الإنسانية وحرمان آلاف المستفيدين من خدمات أساسية، كما أن تدمير الطرق والمعابر والمخازن جعل من توزيع المساعدات داخل القطاع تحديًا لوجستيًا كبيرًا خاصة في المناطق الشمالية التي شهدت دمارًا شبه شامل، وبالتالي فإن هذه القيود تمثل إحدى أعقد المشكلات التي تحد من كفاءة الاستجابة الإنسانية وتضاعف تكلفتها التشغيلية.

كما يعد التحدي المالي من أبرز العقبات التي تهدد استمرارية عمل وكالات الأمم المتحدة، فالأونروا تواجه أزمة تمويل مزمنة منذ أكثر من عقد نتيجة تراجع مساهمات الدول المانحة ووقف بعض التمويلات لأسباب سياسية وقد نتج عن ذلك عجز مالي متكرر يهدد بتقليص الخدمات التعليمية والصحية والإغاثية التي يعتمد عليها أكثر من 1.6 مليون لاجئ في غزة، كما تواجه منظمة الصحة العالمية ضغوطًا مالية مشابهة بسبب ازدياد الطلب على المساعدات الطبية الطارئة وارتفاع تكاليف التشغيل والنقل في ظل الحصار، بالإضافة إلى أن هشاشة التمويل وعدم انتظام تدفقه يحول دون تبني استراتيجيات مستدامة للتنمية وإعادة الإعمار ويجعل خطط الطوارئ قصيرة الأمد، وتبرز هنا الإشكالية البنيوية لاعتماد الوكالات الإنسانية على الإرادة السياسية للدول المانحة مما يجعل عملها رهينة للحسابات الدولية والإقليمية. (Congressional Research Service, 2025).

علاوة على ذلك أن التسييس المفرط للعمل الإنساني من أخطر التحديات التي تواجه وكالات الأمم المتحدة في غزة إذ كثيرًا ما تتهم الأونروا أو غيرها من الوكالات بالتحيز أو الانحياز لطرف دون آخر رغم التزامها بمبادئ الحياد والنزاهة والاستقلالية، وقد أثرت هذه الاتهامات على ثقة بعض المانحين وأدت إلى حملات إعلامية وسياسية استهدفت شرعية الوكالة ومحاولات لتعديل ولايتها، إن تحويل العمل الإنساني إلى أداة ضغط سياسي يفوض المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الأمم المتحدة ويضع العاملين في الميدان أمام معادلة صعبة بين الالتزام بالمبادئ الإنسانية ومتطلبات التعامل مع سلطات الأمر الواقع لضمان استمرار العمل الإغاثي. (International Crisis Group, 2023).

وتبرز أيضا التحديات الإدارية والبشرية التي تواجه الوكالات في ظل الضغط المتزايد على كوادرها العاملة داخل القطاع، فالأونروا تدير شبكة ضخمة تضم أكثر من 13 ألف موظف محلي في غزة وحدها معظمهم من اللاجئين أنفسهم مما يجعلهم عرضة للمعاناة المباشرة من تبعات الحرب، و هذا الواقع يؤثر على قدرتهم النفسية والعملية على أداء مهامهم في ظل فقدان الزملاء والمقربين وانعدام الشعور بالأمان، كما أن نقص الكوادر المتخصصة وصعوبة استقدام الخبراء الدوليين بسبب القيود الأمنية تحد من كفاءة العمل الميداني، وتواجه منظمة الصحة العالمية ظروفًا مشابهة إذ يتعرض العاملون الصحيون في المرافق الشريكة لضغوط هائلة من حيث الإرهاق الجسدي والنفسي مما ينعكس على جودة الخدمات الصحية المقدمة للسكان.

كما أن ضعف التنسيق بين الجهات الإنسانية الفاعلة يشكل تحديًا مزمنًا، فعلى الرغم من وجود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي يسعى لتوحيد الجهود وفق النهج القطاعي إلا أن تعدد الوكالات واختلاف تفويضاتها يؤدي في كثير من الأحيان إلى

ازدواجية في العمل وتداخل في الاختصاصات، ففي قطاع غزة تتقاطع مهام الأونروا مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسف مما يبرز الحاجة إلى تنسيق أكثر فاعلية قائم على نظام بيانات موحد يحدد الأولويات ويضمن توجيه الموارد نحو الفئات الأكثر هشاشة، فضعف التكامل المؤسسي يؤدي إلى إهدار الموارد ويُضعف ثقة السكان في فعالية العمل الإنساني، ويجعل الاستجابة للأزمات أقل سرعة ودقة. (International Crisis Group, 2024).

ولا يمكن تجاهل التحديات القانونية والأخلاقية المرتبطة بعمل الأمم المتحدة في مناطق النزاع فوفقًا للقانون الدولي الإنساني تقع مسؤولية حماية المدنيين وتقديم المساعدات الإنسانية على عاتق سلطة الاحتلال، إلا أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وغياب الحل السياسي جعل هذه المسؤولية منقوصة وغير قابلة للتطبيق عمليًا مما حمل اكالات الأمم المتحدة المتخصصة عبئًا مضاعفًا، وفي ظل هذا الواقع تجد الأمم المتحدة نفسها أمام معادلة دقيقة بين احترام السيادة ومتطلبات الحماية الإنسانية العاجلة وهو ما يثير تساؤلات مستمرة حول حدود تفويضها وصلاحياتها القانونية في الميدان.

وإلى جانب هذه التحديات المباشرة تواجه الأمم المتحدة ووكالاتها في غزة تحديًا فكريًا وأخلاقيًا أعمق يتعلق بتغير العقلية العالمية تجاه القيم الأمم المتحدة المتخصصة، فميثاق الأمم المتحددة الذي تأسس على مبادئ الكرامة والعدالة والمساواة يشهد في العصر الحديث تراجعًا في الالتزام الدولي به، إذ تطغى المصالح السياسية على المبادئ الأخلاقية، وفي الحالة الفلسطينية يظهر هذا التحول في ازدواجية المعايير الدولية وضعف الإرادة السياسية لحماية المدنيين وإنفاذ القانون الدولي مما يجعل من مهمة الأمم المتحدة اختبارًا دائمًا لمصداقيتها أمام شعوب العالم. (UNRWA, 2025).

3-2 آفاق تعزيز التعاون وتطوير الدور الإنساني لوكالات الأمم المتحدة في فلسطين.

تتجلى الآفاق المستقبلية لتعزيز فعالية وكالات الأمم المتحدة في قطاع غزة في ضرورة إعادة بناء النظام الإنساني الدولي على أسس أكثر عدالة وشفافية وفاعلية، خاصة في ضوء استمرار الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني في ظل عجز المجتمع الدولي عن فرض احترام القانون الدولي الإنساني، فبعد مرور أكثر من سبعة عقود على نكبة الفلسطينيين تتكرس اليوم مأساة إنسانية غير مسبوقة في غزة، تتجاوز حدود الكارثة المحلية لتصبح اختبارًا عالميًا لمصداقية منظومة الأمم المتحدة برمتها.

تأتي وكالة الأونروا ومنظمة الصحة العالمية في مقدمة الجهات التي تواجه هذا التحدي التاريخي غير أن استمرار عملهما يتطلب بيئة قانونية وأخلاقية تحمي العمل الإنساني من التسييس والتجريم، وقد أكدت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية، فرانسيسكا ألبانيزي، في تقريرها الصادر في أكتوبر/تشرين أول 2025 بعنوان إبادة غزة: جريمة جماعية، أن الإبادة الجارية في غزة لا تتم فقط عبر آلة الحرب الإسرائيلية، بل عبر تواطؤ دولي ممنهج مكن إسرائيل من مواصلة انتهاكاتها بدعم عسكري واقتصادي ودبلوماسي من دول كبرى، و هذا التقرير، الذي وثق الأشكال المختلفة من الدعم الخارجي من تزويد إسرائيل

Aca. Intl. J. Soc. Sci. H. 3 (2) 77-108 DOI: https://doi.org/10.59675/S326

بالأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، إلى تعطيل المساءلة القانونية، وتسليح المساعدات الإنسانية نفسها يكشف حجم الأزمة الأخلاقية للنظام الدولي ويؤكد أن تعزيز الدور الإنساني للأمم المتحدة في فلسطين لا يمكن أن يتم دون إصلاح هذا الخلل البنيوي العميق. (United Nations Development Programme, 2025).

وفي ضوء ذلك يصبح تعزيز الإطار القانوني الدولي لحماية العمل الإنساني في غزة ضرورة استراتيجية فالقانون الدولي، كما بينت المقررة الخاصة يفرض على جميع الدول التزامات إيجابية وسلبية: واجب المنع، وعدم الاعتراف بالأوضاع غير القانونية وعدم المساعدة في استمرارها، ومع ذلك أظهرت الممارسات الواقعية أن الدول القوية لم تكتف بالفشل في أداء واجبها في المنع، بل شاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في استمرار الانتهاكات من خلال العلاقات العسكرية والتجارية مع إسرائيل وهو ما يجعل التحدي الأكبر أمام الأمم المتحدة اليوم هو فرض احترام تلك الالتزامات وتحويلها من مبادئ أخلاقية إلى آليات عملية للمساءلة والعقاب.

ومن هذا المنطلق، فإن أفق تعزيز الدور الإنساني لهيئات الأمم المتحدة في فلسطين لا يمكن أن ينفصل عن مسارين متوازيين: أولهما: المسار الميداني العملي الذي يقتضي تطوير قدرات الوكالات الأممية، لا سيما الأونروا ومنظمة الصحة العالمية، وفي مجال التنسيق المؤسسي والتحول الرقمي، وبناء القدرات المحلية، واستدامة التمويل، وثانيهما المسار القانوني والسياسي الدولي الذي يستوجب تحركًا موحدًا لمساءلة الدول الداعمة للعدوان ووقف التواطؤ الممنهج الذي يجعل العمل الإنساني مقابل الحسابات السياسية، وعلى المستوى الميداني تبرز الحاجة إلى تنويع مصادر التمويل للأونروا التي تواجه عجزًا ماليًا متكررًا نتيجة تجميد الدعم من بعض الدول المانحة لا سيما بعد حملات التشويه السياسية ضدها، وقد أظهر تقرير ألبانيزي أن تعليق التمويل الموجه للأونروا في ذروة الكارثة الإنسانية مثل شكلاً من أشكال تسليح المساعدات الإنسانية حيث استخدم الضغط المالي كوسيلة لإضعاف الوكالة وتقويض قدرتها على تلبية احتياجات أكثر من مليون لاجئ فلسطيني يعتمدون عليها كليًا، ولذلك فإن من أولويات المرحلة القادمة إنشاء آلية تمويل إنساني محايد داخل منظومة الأمم المتحدة تضمن استمرار الخدمات الأساسية بعيدًا عن الابتزاز السياسي أو الانتقائية في المنح. (United Nations, 2023).

وعلى المستوى الصحي فإن منظمة الصحة العالمية تواجه تحديًا مزدوجًا: إنقاذ الأرواح في بيئة مدمرة ومواجهة القيود التي تعرقل إدخال الإمدادات الطبية ويستلزم تعزيز دورها بناء نظام صحي طارئ مستدام يعتمد على التدريب المحلي، وإنشاء مراكز طبية ميدانية مستقلة، وتفعيل التعاون مع القطاع الأهلي والمنظمات الطبية الفلسطينية، كما أن إدخال التكنولوجيا الصحية الرقمية (التطبيب عن بُعد، قواعد بيانات إلكترونية موحدة للجرحى والمرضى، نظم الإنذار المبكر للأوبئة) يمكن أن يشكل نقلة نوعية في إدارة الأزمات الصحية تحت الحصار. (United Nations, 2025).

وفي الإطار السياسي يتعين على الأمم المتحدة الدفع نحو تعزيز مبدأ المساءلة الدولية، فكما أوضحت المقررة الخاصة أن التواطؤ الدولي في استمرار العدوان جعل الإبادة في غزة جريمة ممكنة دوليًا وهو ما يعني أن إصلاح دور الأمم المتحدة يمر أولًا عبر

مواجهة ازدواجية المعايير في مؤسساتها نفسها، وخاصة في مجلس الأمن، لذا يجب على المنظمة أن تستخدم آليات بديلة مثل قرار الاتحاد من أجل السلم، أو توصية الجمعية العامة بتعليق عضوية إسرائيل وفق المادة 6 من ميثاق الأمم المتحدة كخطوات رمزية وقانونية لاستعادة هيبة القانون الدولي وإنصاف الضحايا.

وإلى جانب المساءلة يجب أن تعمل الأمم المتحدة على إعادة بناء الثقة المجتمعية في العمل الإنساني داخل غزة، فقد أدى استهداف العاملين في المجال الإنساني أكثر من 190 موظفًا من الأونروا قتلوا منذ أكتوبر 2023 إلى أزمة ثقة غير مسبوقة بين السكان والمنظومة الدولية، ويستلزم تجاوز ذلك تعزيز الحماية الميدانية للكوادر الإنسانية وضمان حرية الحركة الآمنة للمساعدات، وإطلاق برامج دعم نفسي واجتماعي للمتضررين والعاملين معًا بما يضمن استمرارية الخدمات في بيئة يسودها الخوف والإرهاق الجماعي. (UNRWA, 2025).

وعلى المدى الأبعد لا يمكن تحقيق فاعلية حقيقية لوكالات الأمم المتحدة إلا من خلال إصلاح هيكلي للنظام الدولي الإنساني ذاته، وبالتالي فإن مستقبل الأونروا ومنظمة الصحة العالمية في غزة يجب أن يبنى على شراكة جديدة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني الفلسطيني، قوامها الشفافية، والمساءلة، والاستقلالية في القرار الإنساني بعيدًا عن التوازنات السياسية للدول الكبرى، كما أن تعزيز الدور الإنساني للأمم المتحدة في فلسطين لا يعني فقط تحسين أداء الوكالات القائمة، بل يعني قبل كل شيء استعادة البعد الأخلاقي للشرعية الدولية بحيث يصبح القانون الدولي الإنساني مرجعًا ملزمًا لا أداة انتقائية، وأن فشل المجتمع الدولي في منع الإبادة أو معاقبة المتواطئين فيها يقوض جوهر فكرة الأمم المتحدة ذاتها ويهدد مصداقيتها في أي نزاع مستقبلي.

النتائج

استنادًا إلى التحليل المقارن بين وكالة الأونروا ومنظمة الصحة العالمية في قطاع غزة، يمكن استخلاص عدة نتائج تعكس واقع التدخل الإنساني الدولي ومدى فعالية السياسات والآليات المعتمدة، إذ توضح هذه النتائج أبعاد الأداء المؤسسي، وأهمية التنسيق بين الوكالات، إلى جانب تأثير العوامل الأمنية والسياسية واللوجستية والتمويلية على تقديم الخدمات الأساسية للاجئين والسكان المتضررين.

1. أثبتت وكالة الأونروا قدرتها على تقديم خدمات تعليمية وصحية وإغاثية مستمرة رغم القيود الأمنية والحصار المفروض على غزة مما يعكس مرونة مؤسسية عالية وقدرة على التكيف مع الأزمات الممتدة.
2. ساهمت منظمة الصحة العالمية في تقديم دعم مستدام للنظام الصحي المحلي، من خلال توفير المعدات الطبية وتدريب الكوادر الصحية وتعزيز الاستجابة للطوارئ الصحية والأوبئة، مع التركيز على فئات السكان الأكثر هشاشة.
3. أدت القيود المفروضة على إدخال الإمدادات الأساسية والتدمير المتكرر للبنية التحتية إلى صعوبات كبيرة في توصيل المساعدات مما يعكس العلاقة الوثيقة بين الوضع الأمني وفعالية العمل الإنساني.

4. تواجه وكالة الأونروا ومنظمة الصحة العالمية ضغوطًا تمويلية مستمرة تؤثر على استمرارية البرامج الإنسانية وتحد من إمكانية التخطيط طويل الأمد حيث يعتمد عملها بشكل كبير على مساهمات الدول المانحة.
5. رغم التزام الوكالات بمبادئ الحياد والنزاهة فإن محاولات تسيس المساعدات الإنسانية تضعها أمام تحديات أخلاقية وسياسية تعيق مصداقية العمل الميداني.
6. رغم وجود آليات التنسيق مثل النهج القطاعي، إلا أن ازدواجية الاختصاصات وتعدد الوكالات يؤدي أحيانًا إلى تباطؤ الاستجابة الإنسانية وإهدار الموارد.
7. تطوير قدرات الوكالات وتعزيز التعاون مع السلطات المحلية والمجتمع المدني يمكن أن يحسن فاعلية الاستجابة للأزمات الإنسانية ويعزز حماية السكان المتضررين.

التوصيات

يمكن تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي تهدف إلى تعزيز قدرة وكالات الأمم المتحدة على مواجهة الأزمات الإنسانية في فلسطين، وتحسين فعالية برامجها الميدانية، مع مراعاة التعقيدات السياسية والأمنية والاجتماعية التي يشهدها قطاع غزة.

1. العمل على تنويع مصادر التمويل وتقليل الاعتماد على المساهمات الطارئة للدول المانحة لضمان استمرارية البرامج الأساسية في التعليم والصحة والإغاثة.
2. تطوير آليات التنسيق بين وكالات الأمم والسلطات المحلية من خلال نظام بيانات موحد يضمن توزيع الموارد بشكل عادل وفعال ويقلل من ازدواجية الجهود.
3. تعزيز دور منظمة الصحة العالمية في دعم المستشفيات والمراكز الصحية المحلية مع التركيز على تدريب الكوادر الطبية وتجهيز المرافق للتعامل مع الأزمات الطارئة والأوبئة.
4. إنشاء وحدات استجابة سريعة ومتخصصة في مجالات الغذاء والمأوى والرعاية الصحية لضمان وصول المساعدات بشكل عاجل إلى الفئات الأكثر احتياجًا.
5. اعتماد آليات شفافة في تقديم المساعدات الإنسانية مع تعزيز الرقابة والمساءلة لتقوية الثقة بين السكان و وكالات الأمم المتحدة والحفاظ على مبادئ العمل الإنساني.
6. توفير الدعم النفسي والتدريب المستمر للعاملين الميدانيين لتخفيف أثر الضغوط النفسية والبيئة الأمنية غير المستقرة على أدائهم وكفاءتهم.
7. تنمية التعاون بين المجتمع المدني المحلي والمنظمات الإقليمية والدولية لتكامل الجهود، وزيادة تأثير الاستجابة الإنسانية، وتطوير آليات مستدامة للتعافي وبناء القدرات.

الخاتمة

في ضوء ما تم عرضه وتحليله يتضح أن الأزمات الإنسانية التي يشهدها قطاع غزة تمثل نموذجًا معقدًا للأزمات الممتدة التي تتداخل فيها العوامل السياسية والاقتصادية والحقوقية والإنسانية، وقد أظهرت نتائج البحث أن تدخل وكالات الأمم المتحدة المتخصصة يشكل حجر الزاوية في إدارة هذه الأزمات، لا سيما في ظل ضعف مؤسسات الحوكمة المحلية وتكرار موجات التصعيد العسكري والحصار المفروض على القطاع، وأن دور الأمم المتحدة رغم محدوديته ما زال يشكل الإطار الأكثر استقرارًا لتقديم المساعدة الإنسانية وضمان الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة للسكان المدنيين.

كما بين التحليل المقارن بين وكالة الأونروا ومنظمة الصحة العالمية أن لكل منهما وظائف متميزة لكنها متكاملة في مواجهة تداعيات الأزمة، فالأونروا تمثل الجهة الإنسانية الرئيسة للأمم المتحدة في دعم اللاجئين الفلسطينيين من خلال برامج التعليم والصحة والإغاثة، بينما تضطلع منظمة الصحة العالمية بدور فني وتقني في دعم النظام الصحي الفلسطيني وتعزيز قدراته على مواجهة الطوارئ الصحية، وقد أظهرت الدراسة أن فاعلية كل من الوكالتين تتأثر بدرجة التنسيق المتبادل بينهما وبمدى استقرار التمويل والدعم الدولي المخصص لهما.

غير أن الدراسة كشفت كذلك عن جملة من التحديات البنيوية والسياسية التي تعيق أداء الأمم المتحدة في قطاع غزة، وفي مقدمتها نقص التمويل المزمن، والقيود المفروضة على الحركة والإمدادات، وتسييس المساعدات، وتضارب أولويات المانحين، و هذه التحديات لا تحد فقط من كفاءة الاستجابة الإنسانية، بل تؤثر أيضًا على مصداقية الأمم المتحدة وقدرتها على الحفاظ على حيادها واستقلالها في بيئة نزاع معقدة، ومن ثم فإن معالجة هذه الإشكاليات تتطلب إرادة سياسية دولية حقيقية تضمن احترام القانون الدولي الإنساني، وتعزيز المساءلة، وتوفير حماية فعلية للعاملين في المجال الإنساني.

كما أظهرت الدراسة أن تعزيز قدرات وكالات الأمم المتحدة على المستوى الميداني يتطلب تطوير آليات التنسيق بين الوكالات المختلفة، بما يشمل إنشاء منصات معلومات موحدة لتبادل البيانات وتحديد الأولويات بشكل واضح، بالإضافة إلى تدريب الكوادر المحلية والدولية على إدارة الأزمات بطريقة متكاملة، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للسكان المتضررين. ويبرز من التحليل أن الاستجابة الإنسانية الفعالة لا تتحقق فقط من خلال الدعم المالي، بل تعتمد أيضًا على وجود هيكل مؤسسي قادر على التخطيط المسبق والتكيف السريع مع التغيرات الطارئة في بيئة النزاع.

وعلى صعيد السياسات الدولية، تشير النتائج إلى ضرورة وجود ضغط دبلوماسي مستمر لضمان التزام الدول المانحة بالقوانين والمعايير الإنسانية، مع التركيز على حماية الحياد والاستقلالية للمنظمات الأممية في القطاع. كما توصي الدراسة بضرورة دمج

Aca. Intl. J. Soc. Sci. H. 3 (2) 77-108 DOI: https://doi.org/10.59675/S326

المبادرات الإنسانية مع خطط التنمية طويلة الأمد لدعم صمود المجتمع المحلي، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ويحد من أثر النزاعات المتكررة على المدنيين، ويخلق إطارًا مستدامًا لإدارة الأزمات الإنسانية المستقبلية في غزة.

أن ما توصلت إليه هذه الدراسة يؤكد أن مستقبل الاستجابة الإنسانية في قطاع غزة يظل مرهونًا بقدرة المجتمع الدولي على الانتقال من منطق الاستجابة المؤقتة إلى تبني مقاربة شاملة ومستدامة، تعزز دور وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ضمن إطار واضح من التنسيق المؤسسي والدعم المالي المستقر والالتزام الصارم بمبادئ القانون الدولي الإنساني. كما يبرز أن تطوير الدور الإنساني للأمم المتحدة لا يمكن فصله عن معالجة الجذور السياسية والهيكلية للأزمة، وضمان بيئة عمل آمنة ومحايدة للفاعلين الإنسانيين، بما يتيح الانتقال من إدارة الأزمات إلى الحد من تداعياتها طويلة الأمد، ويسهم في حماية المدنيين وتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الأزمات المتكررة.

المراجع

المراجع العربية

1. الديربي، عبد العال عبد الرحمن (2022). جهود الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان: دراسة في التجارب والخبرات. *مجلة السياسة والاقتصاد، 16*(15). جامعة بني سويف – كلية السياسة والاقتصاد.
2. السليماني، نبيل أحمد مصلح (2021). نظام إدارة الأزمات الإنسانية لدى المنظمات الدولية المتخصصة: دراسة حالة دور منظمة الصحة العالمية في الأزمة الإنسانية في الجمهورية اليمنية 2015-2018. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 12*(2). جامعة قناة السويس – كلية التجارة.
3. حمودي، يحيى & زاهية، نعيمي (2020). *دور منظمة الصحة العالمية في القضاء على الأوبئة والأمراض في إفريقيا* (مذكرة ماجستير، جامعة زيان عاشور – الجلفة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية).
4. رشيد، مقدم (2020). الأونروا ومشكلة اللاجئين في العالم: اللاجئون الفلسطينيون نموذجًا. *مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2*(12).
5. رمضان، محمد. (2021). دور منظمة الصحة العالمية في مقاومة وباء كورونا في ضوء قواعد القانون الدولي العام. *مجلة القانون والاقتصاد، 94*(2). جامعة القاهرة – كلية الحقوق.

References

1. Amin, M. S., Wakil, I., Liaqat, B. B., & Mustafa, G. (2025). Israel-Hamas war: A critical analysis of humanitarian challenges and UN agencies' response. *Social Sciences Spectrum, 4*(2).
2. Balkhy, H. (2025). Strengthening the healthcare workforce in post-conflict Gaza. *East Mediterranean Health Journal, 31*(4).
3. Bloxham, L. (2022, January 26). *What is a humanitarian crisis? Concern Worldwide*. https://www.concern.org.uk/news/what-is-a-humanitarian-crisis
4. Bocco, R. (2010). UNRWA and the Palestinian refugees: A history within history. *Refugee Survey Quarterly, 28*(2).
5. Congressional Research Service. (2024, June 14). *UN Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA): Background and U.S. funding trends* (CRS In Focus Report No. IN12316).
6. Congressional Research Service. (2025, January 17). *UN Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA): Background and U.S. funding trends* (CRS In Focus Report No. IN12863).
7. Daes, E.-I. (1995). *The involvement of the United Nations system in providing and coordinating humanitarian assistance (JIU/REP/95/9)*. Geneva: Joint Inspection Unit.
8. Ekzayez, A. (2024). *Health security implications of the war on Gaza: A perspective analysis (Strategic Analysis No. 7)*. Doha, Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.
9. Fitzsimons, D. W. (2013). World Health Organization. *Acta Medica Portuguesa, 26*(3).
10. Government of Saint Christopher and Nevis. (2002, December 31). *United Nations and Specialised Agencies (Privileges and Immunities) Act, Cap. 6.07, and subsidiary legislation: Revised edition showing the law as at 31 December 2002*. Prepared under authority by the Law Revision Commissioner pursuant to the Law Revision Act, No. 9 of 1986. The Regional Law Revision Centre Inc., Anguilla.
11. Higgins, R., Webb, P., Akande, D., Sivakumaran, S., & Sloan, J. (2017). United Nations specialized agencies. In *Oppenheim's International Law: United Nations* (Chapter 7). Oxford University Press.
12. Independent Review Group on UNRWA. (2024, April 22). *Final Report for the United Nations Secretary-General: Independent Review of mechanisms and procedures to ensure adherence by UNRWA to the humanitarian principle of neutrality*. United Nations. https://www.un.org/unispal/document/report-independent-review-group-on-unrwa-22april2024
13. International Crisis Group. (2023, September 15). *UNRWA's reckoning: Preserving the UN Agency serving Palestinian refugees* (Middle East Report No. 242). International Crisis Group. https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/east-mediterranean-mena/israelpalestine/242-unrwas-reckoning-preserving-un-agency-serving-palestinian-refugees

14. International Crisis Group. (2024, September 10). Ten challenges for the UN in 2024–2025 (Crisis Group Special Briefing No. 12). International Crisis Group. https://www.crisisgroup.org/global/sb12-ten-challenges-un-2024-2025
15. Jayawardene, N. (2025). *The role of UNRWA in managing the Gaza refugee crisis*. https://www.researchgate.net/publication/396521220_THE_ROLE_OF_UNRWA_IN_MANAGING_THE_GAZA_REFUGEE_CRISIS
16. Khorram-Manesh, A., & Burkle, F. M. Jr. (2024). The role of health care and health security in war, disaster & crisis preparedness. *Disaster Medicine and Public Health Preparedness, 18*, e250.
17. Morgun, V., Dzhyhora, O., Bilyk, T., Khurdei, V., & Zub, M. (2025). The role of international organizations in the regulation and management of the world economy and security. *Journal of Information Systems Engineering and Management, 10*(9s).
18. Olsson Gardell, E.-K., & Verbeek, B. (2013). International organizations and crisis management. In B. Reinalda (Ed.), *Handbook of international organizations*. London, UK: Routledge.
19. Olsson Gardell, E.K., & Verbeek, B. (2018). International organisations and crisis management: Do crises enable or constrain IO autonomy? *Journal of International Relations and Development, 21*(2).
20. Semercioğlu, H. (2024). The effectiveness of the United Nations in preventing conflicts in the world in the context of the 2023 Palestine-Israel war and a model proposal. *Toplum Ekonomi ve Yönetim Dergisi, 5*(Special).
21. United Nations Human Rights Office of the High Commissioner. (2016). *Geneva Convention relative to the protection of civilian persons in time of war* (Universal Instrument, adopted 12 August 1949). https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/geneva-convention-relative-protection-civilian-persons-time-war
22. United Nations. (2023, October 21). "The world must do more" for Gaza, 5 UN agencies say. https://dppa.un.org/en/world-must-do-more-gaza-5-un-agencies-say
23. United Nations. (2025). *Strengthening of the coordination of humanitarian and disaster relief assistance of the United Nations, including special economic assistance* (A/80/75-E/2025/55).
24. United Nations Development Programme. (2025). *Programme of Assistance to the Palestinian People: Programme Framework 2023–2025*.
25. World Health Organization. (2024, May 22). *WHO operational response plan: Occupied Palestinian territory (April 2024–December 2024)*. https://www.un.org/unispal/document/who-operational-response-plan-22may24/
26. UNRWA (2024). *Occupied Palestinian territory flash appeal: January–December 2025*. Department of Planning.
27. UNRWA. (2025, October 27). *Situation Report No. 194 on the Humanitarian Crisis in the Gaza Strip and the occupied West Bank, including East Jerusalem*. https://www.unrwa.org/resources/reports/unrwa-situation-report-194-situation-gaza-strip-and-west-bank-including-east-jerusalem

28. Yusseff-Vanegas, Z. N. (2023). *The responsibility to protect in Palestine: Analysing UN actions and refugee voices* (Master's thesis, Linnæus University, Faculty of Social Sciences, Department of Political Science). Linnaeus University Repository. https://lnu.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A1925048

29. Zhang, X. L. (2024, June 24). *Analysis of the role of the United Nations and its humanitarian organizations in solving the human rights issues: Taking the Syrian refugees as an example*. In *Proceedings of the 3rd International Conference on International Law and Legal Policy* (Vol. 53).